

سياسات الشرطة الإسرائيلية



تجاه الجريمة في المجتمع العربي

النائبة حنين زعبي

حزيران 2017

سياسات الشرطة الإسرائيلية تجاه الجريمة في المجتمع العربي
حزيران 2017

بحث استقصائي ومساهمة في الكتابة: يوديت إيلاني، مستشارة النائبة حنين زعبي
كتابة وتحرير: حنين زعبي
ترجمة: نبيل أرمللي
تنقيح: سليمان ابو صلوق
تنقيح للمقدمة: حنا الحاج
طباعة: مطبعة الطيرة
تصميم وإنتاج: عبد طميش - أندرجراوند ستوديو
شكر خاص للباحث نهاد علي على ملاحظاته

ولشهدائنا رحمةُ الله ووفؤنا

[فهرست]

[المقدمة]

- 5 العنف والجريمة: نحو خطاب ورؤية موحدَيْن
7 الجريمة: ترتيب ونفوذ اجتماعيان
-

[الفصل الأول]

تقاعس الشرطة: مشكلة أداء؟

- 15 حجم الظاهرة- المعطيات وتحريف الفعطيات
19 احتمال القبض على المجرم - تفسير رياضي لتفشي الجريمة؟
20 اساليب تقاعس الشرطة
-

[الفصل الثاني]

سياسة وليس فقط مشكلة أداء

- 36 عنف الشرطة
43 الشرطة تريد "علاقات ثقة" وليس "علاقات حقوق"
45 منظور "السيطرة" وليس "مكافحة الجريمة"
48 عندما يكون الاعتراف بثقافتك ذريعة لقتلك
49 كيف تتحول الشرطة لجهة خارقة للقانون
-

[الفصل الثالث]

مطالب واضحة من الشرطة

- 56 الإعلان عن حالة طوارئ وتحديد الأهداف الصحيحة
58 جمع الأسلحة النارية
59 علاج عميق للجريمة المنظمة
61 إعادة التحقيق في الملفات المفتوحة
62 معالجة حوادث إطلاق النار
63 برنامج تأهيل للسجناء
-

[الخاتمة]

- 71 من يتبنى هذه المطالب ومن يحملها؟

◀ العنف والجريمة: نحو خطاب ورؤية موحدَين

ينشغل مجتمعنا بقضية العنف والجريمة، ويتساءل عن البرامج والحلول، وعن المسؤولين عن تفاقم الظاهرة، والمسؤولين عن حلها، ويناقد البعض في أن الأسباب معروفة وأن علينا التمركز في الحل، ويركز آخرون على سياق الفقر والتمييز والاحتفاظ وشخّ البنى التحتية والأراضي والشوارع ومواقف السيارات وانعدام أطر الشبيبة الثقافية والرياضية والاجتماعية، ويذهب آخرون إلى عامل التربية وإلى انعدام السيطرة على شبابنا، وإلى التفسخ الاجتماعي، وإلى ضعف المرجعيات التقليدية، وانعدام التماسك في البيت والعائلة والأُسرة، وضعف الاحترام والمؤازرة وقيم التماسك الاجتماعي، ويذهب آخرون إلى لوم الذات إلى حدّ الأقصى، ويحمل المجتمع المسؤولية كاملة سواء أكانت تلك المتعلقة بأسباب العنف، أم تلك المتعلقة بإيجاد الحلول التربوية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية كذلك؛ فيما يركز آخرون على تقاعس الشرطة، وعلى صمتها وتغاضيها الإجرامي عن الجريمة وعن المجرمين، بل وعلى علاقاتها الجيدة والوثيقة معهم، ويحملونها مسؤولية عدم ردع الجريمة. ويعتقد البعض أن انعدام ثقتنا في الشرطة يحتم علينا عدم محاسبتها وعدم مطالبتها بشيء، ويذهب آخرون إلى أن علينا مطالبة الشرطة وأن هذا يعني أن علينا الوثوق بها. يشير ما تقدّم في جزء منه إلى مشكلة انعدام الإجماع والخطاب الموحد حول الجانب الذي يتحمّله المجتمع من المسؤولية، مقابل ذلك الذي تتحمّله الدولة، وحول التوجه الذي علينا اتخاذه فيما يتعلق بالشرطة وأدائها وسياساتها، ويشير في جزئه الآخر إلى تشعب المشكلة وتداخل جوانب الحياة والواقع الاجتماعي والسياسي والقيمي والثقافي فيها، الأمر الذي من شأنه تشتيت تفكيرنا وجهودنا، وإلى حيرة حقيقية تتعلق بالسؤالين "أين نبدأ؟ وبماذا نبدأ"، الأمر الذي يجعل توحيد الرؤية والخطاب المجتمعي في الموضوع، وتحديد مستويات عملنا وتمييزها، ضرورة للتعاطي الصحيح مع الموضوع.

**بغض النظر
عن تشعب
أسباب الجريمة
ومسبباتها،
يبقى العقاب هو
الرادع الأساسي
والمركزي لها،
وهو يعتبر عامل
الردع الأول في
محاربة الجريمة
في العالم.
وتعتبر الشرطة
هي المسؤولة
الحصرية عن
القبض على
المجرم وتوفير
الأدلة الكافية
لمحاربته.**

بناء على ما تقدم، اختار التقرير التعاطي مع جانب واحد في الموضوع، ألا وهو تقاعس الشرطة ومسؤوليتها في ردع الجريمة، منطلقاً أولاً، من معطى أساسي يميز بين ردع الجريمة وبين علاج مسبباتها، فللجريمة، وبغض النظر عن تشعب أسبابها ومسبباتها، رادعاً أساسياً مركزياً ألا وهو العقاب وأن العقاب الأكبر هو القبض على المجرم من قبل سلطات الدولة وأيداعه السجن. يعتبر هذا الرادع العامل الأول في محاربة الجريمة في العالم، وبغض النظر عن مستويات الجريمة وعن مسبباتها، وتعتبر الشرطة هي المسؤولة الحصرية عن القبض على المجرم وتوفير الأدلة لمحاكمته وعقابه.

هذا الرادع المركزي لا يتعارض مع حقيقة تعاملنا مع الجريمة كسلوكيات ناتجة عن واقع سياسي، فيه تنعدم سيطرة الفرد والمجتمع على مصيرهم ومواردهم، وتتعمق المعاناة اليومية في كافة مجالات الحياة. ولا يقلل التعامل مع الرادع كآلية ضبط سيطرة على الجريمة، من الاعتراف بتأثير العلاقة المشوهة التي يبنيها الفرد المنعدم للسيطرة على حيزه وأمنه، مع مجتمعه ومع البيئة المحيطة به، كما لا يقلل التعامل مع عقاب المجرم كآلية ردع رئيسية، من ربط ظاهرة العنف والجريمة بسياسات الإفكار والتجهيل والتضييق، والإقصاء من سوق العمل وأماكن الترفيه، التي تُنتج هي كذلك سلوكيات عنيفة تفرغ الإحباط واليأس بصورة تمرد عبثي وخدمي على الواقع.

وإذا كان التركيز على تقاعس الشرطة في ردع الجريمة هو تصور عملي للعمل على ضبط الجريمة، فإن تعزيز القيم والثقافة المجتمعية التي تُنشئ على احترام مكانة الإنسان وحرّيته واحترام مشهد التعددية المتصالح مع حالة من التماسك الاجتماعي، عليه أن يكون مهمتنا المجتمعية الأولى في هذا السياق. وفي هذا السياق يبدو ضعف المرجعيات المجتمعية الوطنية التي تقاطع المجرمين وتعزلهم عن الحياة الطبيعية لمجتمعهم، وتحارب ثقافة العنف وتُفنع مجتمعها بمعاني وقيم بديلة، حاضنة أولى ليس فقط لاسترخاء الجريمة بل أيضاً لتغلغل مكانتها الاجتماعية. ويرى هذا

التقرير أنه لا يمكننا الفصل بين الجريمة وبين البعد الاجتماعي للجريمة، الذي يبدو التعاطي معه مهملاً وهامشياً.

◀ الجريمة: ترتيب ونفوذ اجتماعيان

يؤسس تفاقم العنف في مجتمعنا لأسئلة أكبر من سؤال الأمن الشخصي والأمن الجماعي، ويؤسس لأسئلة أكبر حتى من سؤال المعاناة والقهر اليومي وانعدام فرص التقدم والتمييز، إنه يبحث في سؤال "السيطرة الذاتية" لأي مجتمع فاقد للسيادة الحقيقية. إنه الشكل الذي "يختاره" المجتمع لإدارة حيزه الذاتي، الذي لا تستطيع الدولة أن تدخله، أو ذاك الذي مهما تدخلت فيه الدولة فلن تكون لها سيطرة كاملة عليه، إلا بتعاون كامل من قوى مجتمعية لها وزنها وتأثيرها. ذلك أننا في هذا الصدد لا نتحدث عن ازدياد كمي في الجريمة والتهديد بالجريمة ودفع الإتاوة (الخاوة) وسهولة حيازة السلاح وانتشاره واستعماله فحسب، بل نتحدث كذلك عن أمرين: أولهما تحوّل تلك العناصر تدريجياً إلى آلية النزاع وحسم النزاع المفضلة والمهيمنة؛ وثانيهما أننا نتحدث عن تحوّل تلك العناصر ومَن وراءها، كمرجعية الاحتكام الاجتماعي المفضّل لضحايا العنف أنفسهم.

ذلك يعني بكلمات أخرى، أننا لا نتحدث عن "نسبة" الجريمة فقط، بل عن "الوزن الاجتماعي" للعنف، فليس جانب العريضة في الجريمة هو ما يجعلها خطيرة فقط، بل الجانب "الهادئ" و"الرصين" الذي فيها أيضاً، ذاك الذي يحلّ الخلافات ويتحوّل إلى مقياس احترام وهيبة.

فليس جانب العريضة في الجريمة هو ما يجعلها خطيرة فقط، بل الجانب "الهادئ" و"الرصين" الذي فيها أيضاً، ذاك الذي يحلّ الخلافات ويتحوّل إلى مقياس احترام وهيبة.

وفي هذا السياق،
من الأهميّة القصوى
أن نترك كأحزاب
وكفاعلين في
الساحة السياسية،
أننا لا نستطيع أن
نفرض تأثيرنا على
شعبها، وأن نجذب
اهتمام الناس وأن
ننال مصداقيّتهم
وثقّتهم وولاءهم،
دون أن نؤسّس
أنفسنا كمرجعيّة
اجتماعيّة تُعنى
بالقيم وبعلاقات
القوّة الداخليّة
لمجتمعنا، وأننا فيما
يتعلّق بالعنف لسنا
بصدد مسألة أمان
شخصيّ وجمعيّ
فقط، بل إننا بصدد
"نزاع على مرجعيّات
اجتماعيّة"، وهو
ما يعني أنّ علينا
كقوى وطنيّة
مسؤولة أن نطرح
أنفسنا -وبقوّة-
كأصحاب قول
ومشروع وتأثير

وهنا تكمن الخطورة، التي تتعدّى دائرة الأمن الشخصي أو الجماعي، لتتجاوزها إلى شكل تحديد الفرد لعلاقاته الاجتماعية ولهرميّة الاحترام والمكانة الاجتماعية، التي يعاد فيها ترتيب مكانة المرجعيّات السياسيّة والاجتماعيّة الحديثة والتقليديّة معًا: الأحزاب والحركات الوطنيّة، رجال الدين والعائلة وغيرها. دخول تلك عصابات الجريمة كمرجعية اجتماعية، يضر بفضليّات العمل السياسي والاجتماعي؛ فحين يفقد الفرد حميميّة العلاقة والارتباط ببيئته أو بلده أو مجتمعه، وحين تُكسر وشائج ضروريّة لتطوّر أي رؤية جماعيّة، يصبح كلّ حديث عن "مصلحة عامة" أو عن "مشروع وطني" أو عن "نضال وطني" حديثًا فائضًا عن الحاجة أو -في أفضل الحالات- خاليًا من المعنى. ويسهم هذا الشعور في إنتاج حالة ضياع واغتراب عن مجموعة قيم وقناعات ضروريّة لعملية إعادة المعنى لحياتنا ودورنا ضمن سياق الواقع الذي نعيشه.

فالفرد الباحث عن الأمان يختلف كثيرًا، في ثقته بنفسه وفي ثقته بالحيّز الاجتماعي الذي يحيط به، عن الفرد الباحث عن التقدّم أو الحقوق أو الكرامة أو المعنى. بل ثمة ما هو أكثر من ذلك: الأوّل فاقد لكلّ إحساس بالكرامة والكبرياء الجماعيين الضروريين لحمل أي مشروع جماعي. فلا يعود ذلك الفرد يرى في مجتمعه "كيانًا اجتماعيًا متماسكًا"، بل يراه مجموعة أفراد تحكمهم علاقات القوّة. ولا يعود النضال السياسي أمرًا مفهومًا ولا ذا أولويّة، فالاستبداد والعنف الداخلي هما الآفة، لا عنف الدولة ولا استبدادها، ويصبح المجتمع هو المتخلّف، وهو العنيف، وهو الانتهازي، ويصبح "العرب" هم المشكلة، وعند ذاك "يتألق" الشعور بالدونيّة ويجد له آلاف البراهين والأمثلة، "وتتوهج" نفسيّات جلد الذات، مع غياب كامل لإدراك العلاقة بين عنف الدولة تجاه أصحاب الوطن، والعنف الداخلي لدى أصحاب الوطن تجاه أنفسهم، وذلك ما يهدر معاني ومحفّزات ووضوح رؤية نحتاج إلى جميعها للنضال ضدّ العنفين معًا.

وفي الوقت الذي تشير فيه جميع أبحاث العنف لدى الأقليّات

إلى تحوُّل العنف إلى حالة سيطرة وهمية، كبديل عن غياب السيادة الحقيقية على الوطن والحيز، علينا أن ننتبه نحن إلى أنَّ تلك المرجعية الجديدة تتحول أيضًا إلى بديل السيادة الوطنية الذاتية الضرورية والممكنة، والتي تتشكل عبر الأحزاب والحركات والهيئات والمؤسسات الوطنية ذات القوة والتأثير والمرجعية والهيبة في مجتمعها.

وهنا على وجه التحديد يكمن "نجاح" وقوة تلك "المرجعية الاجتماعية" المفروضة على شعبنا؛ فهي تكاد تفرض هيبتها وحيز تأثيرها بمعزل كامل عن الأحزاب الوطنية، حيث يتفاعل تأثيرها خلف الكواليس وفي أزقة تحجب عنها الأحزاب الوطنية نهائيًا. والأخطر من ذلك أنَّ الفرد لا يرى في الأحزاب الوطنية ردًا قويًا على تلك العصابات أو الجهات، كما قد تتجنَّب القوى الوطنية نفسها الصدام المباشر مع تلك الجهات.

وفي هذا السياق، من الأهمية القصوى أن ندرك كأحزاب وكفاعلين في الساحة السياسية، أننا لا نستطيع أن نفرض تأثيرنا على شعبها، وأن نجذب اهتمام الناس وأن ننال مصداقيتهم وثقتهم وولاءهم، دون أن نؤسس أنفسنا كمرجعية اجتماعية تُعنى بالقيم وبعلاقات القوة الداخلية لمجتمعنا، وأننا فيما يتعلق بالعنف لسنا بصدد مسألة أمان شخصي وجمعي فقط، بل إننا بصدد "نزاع على مرجعيات اجتماعية"، وهو ما يعني أنَّ علينا كقوى وطنية مسؤولة أن نطرح أنفسنا -وبقوة- كأصحاب قول ومشروع وتأثير في الشأن الاجتماعي، ولا سيما في تلك القضايا التي تبدأ بالوصاية وبالفرز وبالترهيب الاجتماعي، وتنتهي بتلك التي تُبلغ القتل.

ختامًا، علينا أن نتذكر أنَّ مسؤولية أي مشروع وطني لا تنحصر في النضال من أجل الحقوق، بل إنَّها تكمن كذلك، اشتراطًا، في محاربة التشويه الخُلقي وحالة العدمية واللاجدوى وانعدام المرجعية الذاتية التي يُنتجها في نفوسنا واقع السيطرة.

**في الشأن
الاجتماعي، ولا
سيما في تلك
القضايا التي
تبدأ بالوصاية
وبالفرز
وبالترهيب
الاجتماعي،
وتنتهي بتلك
التي تُبلغ القتل.**

**ختامًا، علينا
أن نتذكر أنَّ
مسؤولية أي
مشروع وطني
لا تنحصر في
النضال من
أجل الحقوق،
بل إنَّها تكمن
كذلك، اشتراطًا،
في محاربة
التشويه
الخُلقي وحالة
العدمية واللا
جدوى وانعدام
المرجعية الذاتية
التي يُنتجها في
نفوسنا واقع
السيطرة.**

تقاعس الشرطة: مشكلة أداء؟

يشهد المجتمع العربي، منذ بداية العقد الأخير، ارتفاعاً متواصلاً في معدلات الجريمة، التي وصلت مستويات غير مسبوقة. إذ تصل نسبة العرب سواء من ضحايا القتل أو من مرتكبي جرائم القتل معاً إلى 62%، رغم أن السكان العرب لا يشكلون سوى نحو 20% من مجمل عدد السكان في الدولة، مما يعني أن نسبة توزع العرب في جرائم القتل تبلغ ثلاثة أضعاف نسبتهم من مجمل السكان، ووفقاً لذلك فإن معدل وقوع جرائم القتل في المجتمع العربي يزيد بـ 7.4 أضعاف عن معدل وقوعها في المجتمع اليهودي. وفي هذا السياق تشير الإحصائيات إلى أن 1200 عربي فقدوا حياتهم كضحايا العنف، منذ عام 2000، كما تشير إلى ارتفاع مُطرد في عدد حالات التهديد بالقتل.¹ كما وقع في المجتمع العربي في الفترة ما بين 2011-2012، قرابة 9000 (!) حادث إطلاق نار.²

إلى جانب الارتفاع في نسب القتل والتهديدات بالقتل في المجتمع العربي، طرأ ارتفاع آخر على نسب محاولات القتل وجرائم العنف. أما استطلاعات الرأي المتعلقة بضحايا الاعتداءات، والصادرة عن وزارات الرفاة والصحة والتعليم، فتشير إلى أن جزءاً صغيراً من حوادث العنف (25%) تصل إلى مراكز الشرطة، مما يعني أن المعطيات الحقيقية هي أعلى من ذلك بكثير. ومما يدعو إلى الاستغراب، هو أنه مقابل هذه المعطيات المقلقة في المجتمع العربي تشير الإحصائيات العامة إلى انخفاض مستمر في معدل الجريمة والعنف في المجتمع اليهودي، الأمر الذي قد يقدم تفسيراً لمعطيات الجريمة في المجتمع العربي تتعلق بسياسات الشرطة.

لقد أدى تفاقم الجريمة إلى تحولها لمصدر قلق بالغ لدى قيادة الجماهير العربية، ولدى الباحثين وأفراد المجتمع العربي على حد سواء. حيث تنظر لها القيادات العربية كمصدر تهديد اجتماعي وقيمي للمجتمع العربي بأسره، وليس كتهديد جسدي فقط. وكان يفترض أن يكون هذا الأمر آخر ما يتوجب علينا كقيادات الانشغال به، سيما وأننا نحتاج لكل طاقاتنا للنضال ضد سياسات السلب والقمع والإقصاء السياسي والتجريس والعنصرية.

ولا يخفى علينا ارتباط واقع الجريمة بالواقع السياسي الذي نعيشه، حيث أن حالة فقدان السيطرة والسيادة، تساهم في زعزعة الكيان الاجتماعي للمجتمع، وزعزعة مرجعيته الذاتية، وزعزعة منظومة قيمه وشبكة المعاني الرمزية التي يشكلها لدوره ولمعنى حياته ولعلاقته مع محيطه. كما أن واقع القهر والمعاناة المادية والنفسية اليومية تزيد نزعات العنف والجريمة.

1 رائدة حسيبي ونعمة تشنر، سياسة وزارة الأمن الداخلي والشرطة في معالجة العنف الخطير في المجتمع العربي، مركز الأبحاث، الكنيست 2014

2 <http://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2014/01/esawi-frij-interview-arab-israelis-violence-arms-police.html>

فيصبح دور مسؤوليتنا الذاتية لإعادة المرجعية والقيم بالغة الأهمية، لكنها تبقى مع ذلك غير كافية بانعدام سياسات الردع الفعلي (العقاب والسجن).

وهنا يأتي دور الشرطة التي تعتبر وفق ما ينص عليه القانون في كل الدول والقانون الدولي والأبحاث الاجتماعية الجهة الرادعة الأساسية والمركزية للجريمة. كما يشير النظام الداخلي للشرطة في معظم الدول، إن لم نقل كلها، إلى أن "حتمية عقاب المجرم" هي عامل الردع الأساسي للمجرم، وهي المعيار المركزي الذي تُقاس بحسبه نجاعة محاربة الجريمة.

الشرطة نفسها تعترف بمسؤوليتها في هذا الشأن:

"إن المبدأ الأساسي الذي تُقاس بحسبه درجة الردع في الدولة، هو احتمال القبض على المجرم. وتُقاس احتمالات القبض على المجرم من خلال فحص النسبة بين لوائح الاتهام التي تم تقديمها وبين إجمالي الملفات التي تم فتحها (للبالغين فقط). يقوم اختيار هذا المقياس على الافتراض بأن تقديم لائحة اتهام هو المؤشر على إتمام عملية التحقيق وجمع الأدلة من أجل "الإمساك" بالمشتبهِ به وتقديمه للعدالة وإدانته. لهذا، كلما ازداد عدد ملفات التحقيق التي تحولها الشرطة إلى لوائح اتهام، يزداد إدراك المجرمين المُحتملين بأن فرص القبض عليهم ومعاقبتهم أصبحت أكبر، فيتعزز عامل الردع عن القيام بأعمال إجرامية"³.

في حالة المجتمع العربي، وبدل التعامل الجاد والناجع مع الجريمة الخطيرة، نجد أن سلطات تطبيق القانون، وعلى رأسها جهاز الشرطة، لا تولي هذه القضية الخطيرة اهتماماً، بل تميل إلى عدم المبالاة والاستهتار.

لقد وصف الباحث د. نهاد علي هذا الشعور جيداً، بما يلي:

"إن ما يزيد الطين بلةً، هو قيام الشرطة ببذل جهودها الثمينة في التملص من المسؤولية، مُحملةً المجتمع العربي مسؤولية الأمر بحجج مثل "الثقافة العربية العنيفة" و"عدم تعاون المجتمع العربي مع الشرطة"⁴.

إن توجيه أصابع الاتهام نحو جهاز الشرطة، بسبب فشله في ردع الجريمة، لا يقوم على

3 تقرير سنة التحول، نشاط الشرطة، 2013، ص. 20 <https://www.police.gov.il/Doc/TfasimDoc/shnaton2013v4.pdf>

4 نهاد علي، تصريحات قيادات الشرطة وضباط المخافر ورجال الشرطة.

مُعطيات الجريمة فحسب، بل على معطيات تشير إلى تجاهل الشرطة للاستغاثات والمطالبات المتكررة من قبل مُمثلي ومندوبي المجتمع العربي للتحرك وإنقاذ الوضع. كما أن ادعاء الشرطة وكأن عجزها نابع من عدم التعاون أو بسبب نقص القوى البشرية، هو ادعاء غير منطقي بالتأكيد، إذ أن نفس جهاز الشرطة، وبالموارد نفسها، ينجح جيداً في ملاحقة المتظاهرين والنشطاء السياسيين، وفي مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي، وفي حل قضايا القتل على خلفية قومية وحل قضايا القتل التي تكون فيها الضحية يهودية. ونتيجة لهذه الواقع، يسود الانطباع العميق في المجتمع العربي بأن الشرطة تتعاس عن القيام بواجبها تجاه المجتمع العربي بشكل مقصود.

من جهة أخرى، يفند الباحثون ادعاء الشرطة المتعلق بـ ”عدم التعاون“:

”يجب رفض توجه الشرطة الذي يُحفل المُجتمع العربي نفسه مسؤولية الجريمة المتفشية فيه. إن موقف الدولة الراض لمطالب المجتمع العربي بالحصول على ”الاستقلالية الثقافية“ من جهة، والقابل بـ ”الاستقلالية في مجال الجريمة“، هو موقف يُثير الاستغراب إلى حد بعيد“⁵

أو كما عبّرت عن الأمر قبل سنتين رئيسة لجنة المالية آنذاك، عضو الكنيست ميري ريغيف، عندما لخصت النقاش في اللجنة حول الموضوع بقولها:

”إن وضع الأمن الشخصي في الوسط العربي إشكالي. لقد عبّر الوزير والقائد العام عن نواياهما لكن المعطيات لا تُظهر جدية هذه النوايا. هناك حاجة لمعالجة شاملة.“ كما وأعلنت أنها ”ستعقد جلسة مع الوزير ومع القائد العام، وستطلب فيها معطيات دقيقة حول كميات السلاح وما يتم جمعه“، وأضافت أن على ”اللجنة الفرعية تقديم توصياتها الأولية خلال 3 أشهر“⁶.

5 نهاد علي، الجريمة والعنف في المجتمع العربي، 2015 <http://jac.haifa.ac.il/images/nohadali1hebrewprint2.pdf>

6 محضر جلسة لجنة الداخلية بتاريخ 17.11.2014

◀ حجم الظاهرة- المعطيات وتحريف المُعطيات

يتضح من متابعة الإحصائيات أن تراجع واضح في حجم الجريمة في المجتمع اليهودي. عكس ما يحدث في المجتمع العربي الذي كانت الجريمة فيه هامشية حتى الثمانينيات من القرن الماضي.

لذلك، ومن أجل إعداد هذا التقرير، لم يتم فحص معطيات الشرطة فحسب (تقارير رسمية ومعطيات جارية خلال جلسات الكنيست)، بل تمت الاستعانة أيضا بالأبحاث والتقارير الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية وعن قسم الأبحاث في الكنيست، كما تمت الاستعانة باستطلاعات رأي ضحايا الاعتداءات، وتقارير وزارة الأمن الداخلي، والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وجمعية سيكوي، ومنظمات نسوية وأبحاث أكاديمية متعلقة بالموضوع. بالإضافة إلى ذلك، تمت مقارنة المعلومات بهدف فهم التناقضات في المعطيات التي وصلت من المصادر المختلفة. ومع ذلك، وبسبب استخدام تعريفات غير متجانسة بل ومتناقضة أحيانا في المعطيات الكمية خلال سنوات معينة، من الصعوبة بمكان بلورة استنتاجات إحصائية قاطعة.

ومن الضروري، قبل الاستعراض المفضل لمجمل الإشكاليات الكامنة في المعطيات الرسمية الصادرة عن الشرطة، التوقف عند بعض الحقائق الأساسية المتعلقة بظاهرة الجريمة الخطيرة في المجتمع العربي وطرق التعامل معها.

فيما يلي أهم تلك المعطيات:

- عدد ضحايا جرائم القتل العرب قتل منذ عام 2000 ولغاية نيسان 2017، 1200 ضحية، أي بمعدل 79 حالة قتل سنويا.
- نسبة جرائم القتل في المجتمع العربي تصل إلى 65% من نسبة جرائم القتل في البلاد.

- بحساب رياضي بسيط، تأخذ بعين الاعتبار أن نسبتنا من مجمل السكان في البلاد تصل لـ 20%، وأن نسبتنا في جرائم القتل تصل لـ 65%، نصل إلى نتيجة مفادها أن نسبة الجريمة لدينا أكبر بـ 7.4 أضعاف منها في المجتمع اليهودي.

- تبلغ نسبة جرائم قتل النساء العربيات من مجمل جرائم قتل النساء في البلاد 40%.

- قدم حوالي 80% من ضحايا جرائم القتل من النساء العربيات، قبل قتلهن، شكوى إلى الشرطة، تتعلق بتعرضهن للعنف أو للتهديد. في المقابل فإن 40% من الضحايا اليهوديات قدمن شكوى لنفس السبب.

- إلى جانب ارتفاع حالات القتل، طرأ أيضاً ارتفاع متواصل في حجم البلاغات عن محاولات القتل وحالات العنف الخطير. واعتماداً على مُعطيات استطلاعات الضحايا، يتبين أن 25% فقط من حالات العنف تُبلّغ للشرطة، وعليه فمن المحتمل أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك بكثير.

- يرتكب نحو 70% من جرائم القتل بسلاح ناري، أما غالبية الضحايا فهم من الشباب.

- وقع في المجتمع العربي في الفترة ما بين 2011-2012، قرابة 9000 حادث إطلاق نار.

- يبلغ عدد قطع السلاح غير المرخص في البلاد بحسب بعض الإفادات التي وردت في جلسات الكنيست، حوالي 400,000 قطعة، 80% منها موجودة في المجتمع العربي.

- يعود السلاح الذي استُخدم لتنفيذ جريمة وتمكنت الشرطة من وضع يدها عليه، إلى ”سوق الجريمة“ مرة أخرى، وقد يتم استخدامه مرة أخرى في جرائم القتل. هناك ما يقارب 1000 جريمة قتل (بحساب تراكمي متعدد السنوات) لم يتم فيها القبض على المجرم. تم التوصل إلى غالبية مرتكبي جرائم القتل للنساء في المجتمع اليهودي، كما وتم تقديم لوائح اتهام ضدهم. أما في حالات قتل النساء العربيات، فنسبة تقديم لوائح الاتهام تصل فقط إلى 20%⁷.

- 70% من الملفات التي يكون فيها المُشتبه به عربيًا، تغلق دون محاكمة، في المقابل، فإن 52% من الملفات في المجتمع اليهودي تغلق لهذا السبب.

- 53% من القضايا (24700) التي يكون الضحية فيها عربيًا أو عربية تغلق لعدم توفر الأدلة، مقارنة بـ 37% (28293) من القضايا التي يكون فيها الضحية يهوديًا أو يهودية.

- تغلق 49% من القضايا في المجتمع العربي بحجة ”عدم العثور على مُشتبه به“، فيما تصل هذه النسبة في المجتمع اليهودي إلى 36%.
- تغلق 39% من القضايا في المجتمع العربي بسبب عدم معرفة الجاني، فيما تصل هذه النسبة في المجتمع اليهودي إلى 33%

- تبلغ بلاغات حالات إطلاق النار سنويًا الآلاف، وقد وصلت إلى 9000 حادثة إطلاق نار في سنة واحدة.

- أما بخصوص عدد ملفات القتل التي ظلت مفتوحة دون حل، فقد صادفت عضو الكنيست حنين زعبي مُعطى واحدًا ووحيدًا

7 سماح سلايمة، 2016، 10 أمور لا تعرفونها حول قتل النساء في إسرائيل.

ظهر في تقرير صحفي سنة 2008، يُفيد أنه في ذلك الوقت، كان هناك حوالي 600 قضية قتل غير محلولة وظلت مفتوحة.

- بالإضافة لذلك، تُظهر مُعطيات الشرطة أن هناك أكثر من 500 قضية قتل "غير مكشوفة" خلال السنوات السبع الأخيرة، وعليه يمكن القول إن إجمالي عدد قضايا القتل غير المحلولة بلغت حتى يومنا هذا (نيسان 2017) أكثر من 1020 قضية.

- يعتبر مؤشر احتمال القبض على المُجرم (والذي يُقاس على أساس العلاقة بين مجموع الملفات التي تم فتحها لفئة جرائم محددة وبين كمية لوائح الاتهام التي تم تقديمها في نفس فئة الجرائم) المؤشر الذي يقيس نجاعة عمل الشرطة. لكن مُعطيات هذا المؤشر (احتمال القبض على المُجرم) التي تزودها الشرطة، هي معطيات مشكوك في صحتها. ويفيد هذا التقرير أن احتمال القبض على المجرم العربي منخفضة جداً، بحيث أنها تصلح أن تكون تفسيراً لارتفاع نسبة جرائم القتل. ويفيد التقرير أنه لو توفرت لدينا معطيات دقيقة حول كيفية استنفاد تحقيق الشرطة في جرائم القتل العربية، لاتضح لدينا أن هذه النسبة لا تتعدى 15% من نسبتها في الجريمة اليهودية، الأمر الذي يفسر انعدام حالة الردع وتفاقم الجريمة.

◀ احتمال القبض على المجرم - تفسير رياضي لتفشي الجريمة؟

**أن الفرق بين
نسبة القبض
على المجرم
في المجتمعين
العربي واليهودي
يشابه الفرق بين
نسب الجريمة بين
المجتمعين.**

يدعي هذا التقرير أن هنالك مؤشرا تخفيه الشرطة، يستطيع تفسير سبب تفشي الجريمة التي لا تفسرها متغيرات سياسية واقتصادية أخرى، وأن هذا المؤشر يدعى احتمال القبض على المجرم. يكشف هذا المؤشر على أساس النسبة بين مجموع الملفات التي تم فتحها لفئة جرائم محددة وبين كمية لوائح الاتهام التي تم تقديمها في نفس فئة الجرائم. ويعتبر هذا المعطى المقياس -بأل التعريف- الذي يقيس نجاعة عمل الشرطة.

ويفيد هذا التقرير أنه من شأن هذه النسبة التي تقوم الشرطة بإخفائها، تفسير سبب تفشي الجريمة، ويدعي التقرير، ادعاء مسند منطقيا لكن ليس علميا، أن الفرق بين نسبة القبض على المجرم في المجتمعين العربي واليهودي يشابه الفرق بين نسب الجريمة بين المجتمعين. مما يعني أننا قد نكون وجدنا السبب المترجم بالأرقام، الذي يكمن وراء عدم ردع الجريمة.

بالتالي يعتقد التقرير أن نسبة "احتمال القبض على المجرم" التي تخفيها الشرطة، لا تتعدى 14% من نسبة القبض على المجرم اليهودي، وأن ذلك يعني أنها لا تتعدى نسبة 8% من الجرائم التي ترتكب.

◀ تحريف وإخفاء المُعطيات ضباية مصطلح ”حل لغز الجريمة“

استخدمت الشرطة لفترة طويلة مصطلح ”حل لغز الجريمة“ بطريقة غير واضحة. فهي لم تقصد بالقضية التي تم حل لغزها، أن الملف يحوي لائحة اتهام وأن المجرم معروف. بل إنها تقصد فقط تلك الملفات التي سُجّلت فيها تفاصيل المُشتبه به، حتى وإن لم تتوفر الأدلة الكافية للإدانة! وهكذا فإنه يمكن اعتبار قضية ما بأنه ”تم حلها“، حتى وإن لم يتم بها القبض على المُشتبه. وقد استغلت الشرطة هذه الضباية خلال عشرات جلسات النقاشات في الكنيست، وعلى الرغم من جميع الأسئلة والاستجابات التي وُجّهت إلى الشرطة في اللجان المُختلفة، لم يتمكن أعضاء الكنيست من استلام تعريفا رسميا للمصطلح المذكور.

إن التعريف المُشوه للمصطلح يُمكن الشرطة من ”نفخ“ وتحسين إحصائيات الملفات التي تم حلها ظاهريا. كما أن ذلك يعطي إمكانية للشرطة بأن تُحوّل الملف إلى النيابة العامة ثم تقوم بتحميل الأخيرة مسؤولية عدم تقديم لائحة اتهام، رغم أن الشرطة تعرف أنها لم تستوف التحقيق ولم تُحول للنياية ”ملفا كاملا وجاهزا“.

لذا، عندما تُبلّغ الشرطة عن ”فارق بسيط بين حجم حل القضايا في المجتمع العربي، مقارنة بحجم حل القضايا في المجتمع اليهودي“، فإنها لا تقصد أن الفارق بسيط في الملفات التي تم فيها القبض فعليا على القاتل، ومحاكمته ومعاقبته. مع ذلك توصل هذا التقرير إلى أن نسبة الملفات التي لم يتم فيها حل الجريمة والتوصل للمجرم والقبض عليه، هي أقل بكثير من النسبة التي تصرح بها الشرطة، حيث يبقى المجرم طليقا في أكثر من 90% من قضايا القتل في المجتمع العربي.

وعادة ما تقوم الشرطة بإغلاق قضايا القتل غير المحلولة بعد مرور 20 عاما، لكن عدم إغلاق القضية وبقاؤها ”مفتوحة“، لا يعني بالضرورة أن التحقيقات فيها ما زالت جارية. بالتالي يطالب هذا التقرير الشرطة بأن تقيم ما يُسمى بـ ”فريق القضايا القديمة“ (cold case team) والذي يقوم بفحص إمكانية إعادة التحقيق في كل قضية قتل مفتوحة، وتقديم تفسير وإف لكل قضية قتل لم تُقدم فيها لائحة اتهام.

◀ عرض معطى "احتمال القبض على المجرم" بشكل مُضلل

إن مؤشر "احتمال القبض على المجرم" هو المؤشر المركزي والأهم لقياس فاعلية ونجاعة عمل الشرطة، وهذا هو المعطى المركزي الذي تحاول الشرطة إخفاه. حيث تنشر الشرطة معطيات مُبالغاً فيها، عندما تقوم بحساب المؤشر ليس على أساس إجمالي الملفات التي تم فتحها، بل على أساس عدد ملفات أقل بكثير، ودون التمييز بين الملفات العربية واليهودية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن معطيات تقرير الشرطة لا تتوافق مع معطيات دائرة الإحصاء المركزية. وعليه يصعب فهم المعطيات الواردة في تقرير الشرطة تحت بند "إجمالي الملفات التي تم فتحها"، وكذلك "إجمالي الملفات التي تم فتحها بسبب أعمال عنف". هل تقوم الشرطة بحساب "احتمال القبض على المجرم" فقط اعتماداً على الملفات المحلولة؟ على الملفات المكشوفة؟ أم على الملفات التي تم التحقيق فيها فعلاً؟ لا توجد إجابة.

وعند النظر إلى الجرائم المُصنفة "كاعتداء على جسم الإنسان" في دائرة الإحصائيات المركزية، وليس لدى تقارير الشرطة، نجد أيضاً أنه فقط 1 من كل 10 مجرمين يتم القبض عليهم، وليس واحداً من كل ثلاثة كما تُصرح الشرطة. بالتالي، يسود الانطباع أن الشرطة استخدمت معطيات جزئية فقط لتُظهر صورة أكثر "إشراقاً" لا تعكس على الإطلاق واقع الجريمة في الشارع عموماً وفي الشارع العربي خصوصاً.

وهكذا، تقوم الشرطة بالتهرب من الإحصائيات الحقيقية، فهي تنشر عدد الملفات التي تم فتحها، لكنها ترفض التقسيم بحسب فئة الجريمة، وترفض إعطاء النسبة بين عدد الملفات التي يتم فتحها بسبب أحداث عنف خطيرة وبين عدد الملفات التي يتم التحقيق فيها فعلاً وبشكل جدي وحلها حلاً كاملاً، مما يعني أن قياس "احتمال القبض على المجرم العربي"، يصبح أمراً صعباً للغاية، وعليه لا توجد، عملياً، أي طريقة لقياس نجاعة عمل الشرطة.

رغم إخفاء المعلومات من قبل الشرطة، إلى أن أعضاء الكنيست العرب قاموا من خلال عشرات الجلسات في لجان الداخلية ومكانة المرأة، بالكشف عن صورة الواقع، واعتمدوا في ذلك على معرفتهم بما يجري على أرض الواقع، وعلى المعلومات الواردة في وسائل الإعلام

وعلى متابعتهم الحثيثة لهذه الظاهرة، خاصة في بلداتهم ومحيطهم القريب. وقد جاء في إحدى جلسات لجنة استيعاب المستخدمين في الكنيسة أن:

”الشرطة لا تقوم بواجبها في تطبيق القانون وجمع السلاح في المجتمع العربي“.

كما أنها:

” لا تنجح في حل غالبية حالات القتل في المجتمع العربي.“

كما جاء على لسان النائب جمال زحالقة في إحدى جلسات لجنة الداخلية:

” لم تشهد مدينة الناصرة خلال 50 عامًا أي جريمة قتل، إلا أنه خلال السنتين الأخيرتين وقعت ست جرائم قتل، لم تحل منها أي جريمة. كذلك الأمر في باقة الغربية، قُتل خلال السنة الأخيرة تسعة أشخاص، ولم يتم حل أي جريمة. أرجوكم صححوا معلوماتي إن كانت خاطئة. 16 حادث قتل ومحاولات قتل في باقة الغربية لوحدها في السنتين الأخيرتين، دون النجاح في حل لغز أي منها. في لجنة الداخلية ذكر وقوع 23 جريمة قتل في الطيبة، ثلاث جرائم فقط تم حلها.“

لم تحاول الشرطة، التي حضر ممثلوها كل تلك الجلسات، تنفيذ تلك المعطيات، كما أنها لم تعرض مُعطيات أخرى، سوى بعض التصريحات الغامضة والعمومية التي بدت كمحاولات بائسة لتخفيف وطأة المعطيات التعيسة، الأمر الذي يُعزز المعطيات الميدانية التي عرضها أعضاء الكنيسة العرب. وقد أعرب هؤلاء عن ادعاء أشد خطورة من الادعاء الذي يفيد إخفاء الشرطة للمعطيات الحقيقية، وهو أن بمقدور الشرطة القيام بالتحقيق، لكنها لا تبذل جهداً لذلك كونها ليست معنية بالتحقيق وليست معنية بالقبض على المجرم وبالقضاء على عصابات وأوكار الجريمة في المجتمع العربي. ومقابل هذه الادعاء الخطير والمركزي لاذت الشرطة بالصمت أيضاً.

في نقاش آخر دار بين عضو الكنيسة مجلي وهبي وبين القائد العام للشرطة، يوحنا دانيو، بعد أن اعترف الأخير بانخفاض نسبة القضايا المحلولة، قال عضو الكنيسة وهبي:

”لا أصدق أن شرطة إسرائيل، بكل قدراتها، لم تفلح في حل ولو جريمة قتل واحدة من بين 21 جريمة. في بعض الحالات قُتل شباب، وبعض الجرائم وقعت في وضوح النهار“.

وما كان من القائد العام دانيانو، الذي حضر الجلسة، إلا أن رد بنبرة غاضبة، لكن دون أن يدلي بأي معطيات تفند ما قيل :

”نسبة حل لغز الجرائم منخفضة، لكن القول إنه لم تُحل جريمة قتل واحدة، فهذا غير صحيح“.

لكن النائب المذكور أصرّ على موقفه:

”أخبرني عن حل جريمة قتل واحدة من القائمة“. القائد العام: ”أنا لا أعرف ما هي القائمة التي بين يديك“ (ولم يطلب الاطلاع على القائمة).

وفي هذا السياق يثير الباحث د. نهاد علي بعض التساؤلات حول جدية تعامل الشرطة مع قضايا الجريمة والعنف بشكل عام في الشارع اليهودي، مقابل انعدام جديتها في الشارع العربي:

”لقد قررت حكومة إسرائيل خفض نسبة آفة العنف، ولاحظوا أن جرائم الممتلكات تراجعت بين السنوات 2003-2006 بنحو 42%. بينما طرأ انخفاض في السنوات 2006-2009 على جرائم سرقة البيوت بنسبة 36%. لقد حصل تقدم في جميع المجالات، ونجحت الشرطة بشكل أو بآخر في تقليص آفة العنف داخل المجتمع الإسرائيلي. كذلك في جرائم القتل في المجتمع اليهودي طرأ انخفاض بنسبة 7% بين السنوات 2009-2010. في عام 2010 ارتفع بشكل كبير عدد جرائم القتل التي تم حلها في المجتمع اليهودي. لكننا نسأل، ما الذي يحصل في المجتمع العربي“؟

◀ عدم استنفاد التحقيق رغم معرفة هوية المُشتبه به

لا يعود إغلاق التحقيق في جرائم القتل في المجتمع العربي دون معرفة المجرم، إلى الذكاء الخارق للمُجرمين العرب، ولا إلى حنكة الجريمة في الشارع العربي، بل على العكس، فهوية المجرم العربي أو من أرسله تكون معروفة بالذات في العديد من جرائم القتل في المجتمع العربي، رغم ذلك يتم في كثير من الأحيان إغلاق التحقيق دون معرفة القاتل بسبب عدم إصرار الشرطة وعدم جديتها في إنهاء التحقيق واستنفاده.

لقد اعترف القائد العام السابق للشرطة، دودي كوهين، خلال جلسة لجنة الداخلية سنة 2010 بأن هوية القاتل عادة ما تكون معروفة للشرطة، عندما قال:

”نحن نكشف 60% من جرائم القتل“⁸.

والمصطلح ”يكشف“ هنا، تعني أن هوية القاتل معروفة للشرطة، لكنها لا تعني أن الشرطة قامت بالفعل بالقبض على المجرم وجميع الدلائل الكافية لإدانته. أي أن مصطلح ”الكشف“ في 60% من جرائم القتل، لا يكشف مطلقاً عدد الجرائم التي تم فيها تقديم لائحة اتهام بحق المجرم.

وفي هذا السياق ذلك صرح النائب الطيبي في إحدى جلسات لجنة استيعاب المستخدمين العرب في القطاع العام أنه:

”في غالبية جرائم القتل التي نتحدث عنها، يكون القاتل معروفاً عند أهل البلد. بالتالي، لا شك بأن ضباط المخابرات في الشرطة يعرفون أيضاً. مع ذلك لا يُقدّم الجناة للمحاكمة. تحدثت عن الجريمة التي وقعت في الرملة مع عائلة الشيخ أيوب وفي جرائم أخرى يعرفون من هم الجناة. بالنسبة لتلك الجريمة يعلمون، وفي جرائم أخرى وقعت في الطيبة أيضاً يعرفون. وكذلك الحال في سالم، ومعنا هنا توفيق، عم أحمد. جميع هذه الحالات معروفة. لكن السؤال

هو هل تُبذل الجهود اللازمة كما في الحالات الأخرى - لا تأخذ سُؤالِي على نحو شخصي - مثل الحالات على خلفية أمنية⁹.

خلال تلك الجلسة وصفت النائبة عايدة توما سليمان، رئيسة لجنة مكانة المرأة/ تقصير الشرطة بعبارة ”إهمال إجرامي“¹⁰.

أما النائبة زعبي فقد وجهت للشرطة أصبع الاتهام بالقول:

” المشكلة هي أن الشرطة تعرف (المجرم) لكنها لا تحقق، وليس أنها تُحقق ولكنها لا تعرف“¹¹.

◀ غياب وسائل وعمليات حماية لضحايا الجريمة والشهود المُهددين

ضحايا العنف في العائلة:

تشير الإحصائيات إلى أن 80% من النساء العربيات اللواتي قُتلن، قدمن قبل مصرعهن شكاوى للشرطة تكشف تعرضهن للتعنيف أو التهديد. أي أن جرائم قتلهن كانت متوقعة، وبالتالي كان بالإمكان منعها. من جهة أخرى، كان يُمكن لملاجئ الحماية أن توفر في أحسن الأحوال، حلاً مؤقتاً وجزئياً. إذ أن هناك إشكالية كبيرة جداً في استيعاب الأطفال في الملاجئ، خاصة في حالة النساء مع أبناء (ذكور) في جيل المراهقة. وبانعدام حلول بديلة ومكاملة للملاجئ، تترك النساء الملجأ وتعود إلى الحي، بل وحتى إلى البيت الذي هربن منه، أو إلى بيوت أهلهن، غير الآمنة في كثير من الأحيان.

9 لجنة استيعاب المستخدمين العرب 13.12.2012

10 لجنة الداخلية 29.06.2016

11 لجنة الداخلية 29.06.16

تهديد الشهود:

تحرص الشرطة على توفير الحماية المطلوبة للشاهد فقط عندما تكون معنية جدًا بالحصول على شهادته، و فقط لحين تقديمه لشهادته تلك، أما بعد انتهاء الشاهد من تقديم الشهادة فإن الشرطة تهمل حمايته وتتركه عرضة لاعتداء جهات إجرامية (انظر البحث المرفق المتعلق بالجريمة في يافا). مما يعني أن وعود الحماية التي تقطعها الشرطة لا تحظى بمصداقية في المجتمع العربي، وعليه، يخشى الكثيرون الإدلاء بشهادتهم خوفاً من الانتقام.

وفي كثير من الحالات يتعرض المتضررون الذين تجرؤوا وتقدموا بشكوى للشرطة، لضغوطات جسدية وكلامية من قبل مهديهم بهدف حثهم على سحب الشكوى وإلغائها. وفي هذه الحالات أيضا لا تقوم الشرطة بتوفير الحماية المطلوبة، حتى وإن تم إصدار أمر حماية والإقرار بوجود خطر محقق على صاحب الشكوى. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

تعيش النساء في عائلة أبو غانم حالة خوف متواصل، بعد أن قُتل منهن خلال السنوات الست الأخيرة 10 نساء، وذلك رغم معرفة الشرطة بالخطورة المُحدقة بجمعهن. مع ذلك اختارت الشرطة عدم توفير الدعم والحماية لنساء عائلة أب غانم، وأبقت على من اعتاد على تهديدهن أحرارا طلقاء.

أما عائلة نصر الله من قلنسوة، فقد ظلت تعيش في ظل التهديد والوعيد، بعد أن تعرض أحد أفراد العائلة لعيار ناري في قدمه، وبعد أن أقيمت على بيت العائلة قنابل ومتفجرات!. وقد اعترف أحد أفراد الشرطة أمام العائلة بالخطر الحقيقي الذي يهددها، قائلا ” إن الشرطة لا تستطيع توفير الحماية“. ولم تتدخل الشرطة إلا بعد ضغوطات متواصلة عليها من قبل النائب زعبي.

من أخطر وأبرز
آليات السيطرة
التي تمارسها
الشرطة ضدنا
والتي تكشف
مدى استغلال
الشرطة لواجبها
المتعلق بمحاربة
العنف والجريمة
لإحكام القبض
على شبابنا، ما
تقوم به من
سياسة منهجية
بإحكام سيطرتها
على شبابنا
عبر اشتراط
حمايتهم بالعمل
لديها كمخبر
وكمتعاون،
الأمر الذي يؤدي
ببعض شبابنا
غير المسيس أو
الخائف والذي لا
يرى بديلا، الامتثال
دون امتلاك
الجرأة على فضح
محاولات الشرطة
هذه.

اشتراط الحماية بالوشاية:

من أخطر وأبرز آليات السيطرة التي تمارسها الشرطة ضدنا والتي تكشف مدى استغلال الشرطة لواجبها المتعلق بمحاربة العنف والجريمة لإحكام القبض على شباننا، ما تقوم به من سياسة منهجية بإحكام سيطرتها على شباننا عبر اشتراط حمايتهم بالعمل لديها كمخبر وكمتعاون، الأمر الذي يؤدي ببعض شباننا غير المسيس أو الخائف والذي لا يرى بديلا، الامتثال دون امتلاك الجرأة على فضح محاولات الشرطة هذه.

نحن نحتاج لحماية أنفسنا من تلك الممارسات أولا عبر فضح ومحاربة سياسات الشرطة هذه والتصدي لها بكل قوة وحسم، وأيضا عبر إعطاء حزن وطني واجتماعي لأولئك الشباب.

التحقيق الجزئي مع الشهود:

يرسم التقرير الذي أعدته يوديت ايلاني من مكتب النائبية زعبي صورة قائمة جدا لسياسة تعامل الشرطة مع جرائم القتل في يافا، والتي تكشف عن عدم جدية في تحقيقات الشرطة في الجريمة، حيث لا يتم التحقيق مع الشهود إطلاقا، وتترك الأدلة في ساحة الجريمة دون فحص.

وتوفر وسائل الإعلام معلومات وشهادات عديدة في الموضوع، فعلى سبيل المثال، يصف بدير بدير من قرية كفر قاسم للقناة الثانية، وذلك في تقرير عرض بتاريخ 6/6/2016 كيف قررت الشرطة عدم التحقيق في جريمة قتل تعرض لها أحد أفراد عائلته:

”لم يكلفوا أنفسهم حتى عناء التحقيق، ولم يُطاردوا (الجنة) كما في تل-ابيب، لماذا؟“.

كما وتظهر شهادة صائب أبو القيعان إلى أي مدى تستطيع الشرطة الاستخفاف بالشهادات أو بالإفادات التي تصلها:

نحن نحتاج لحماية
أنفسنا من تلك
الممارسات أولا
عبر فضح ومحاربة
سياسات الشرطة
هذه والتصدي لها
بكل قوة وحسم،
وأیضا عبر إعطاء
حزن وطني
واجتماعي لأولئك
الشباب.

”تأتي الشرطة لكنها لا تقبض على أي شخص. أريد أن أوضح وبكل صراحة، الوشاية بالنسبة لنا كمجتمع هي مشكلة. أنا نفسي قدمت بعض الشكاوى ضد أشخاص، وضد جنود، والشرطة قبضت عليهم، لكنها وبكل أسف أفرجت عنهم بعد أسبوع“¹².

إلى جانب إفادات المتضررين الأفراد، قام العديد من رؤساء السلطات المحلية العربية بعرض انتقادات حادة على أداء الشرطة في الجلسات المختلفة للجان الكنيست، ومنها جلسة لجنة الداخلية التي عقدت في حزيران 2016 التي أكدوا فيها أن الشرطة تتجاهل شهادات أساسية كانت كافية للتوصل للجنة، بل وأكثر من ذلك، فقد أفاد العديد منهم أن الشرطة قامت بإقناع شهود توجها إليها للإدلاء بإفاداتهم، بعدم القيام بذلك ”خشية التورط“. ونحن لا نشير لحالات شاذة أو نادرة، بل لحالات متكررة جرت في عكا، الجديدة، عيلوط، أم الفحم، الطيرة، الطيبة، الناصرة وغيرها، تصلح أن تسمى ثقافة تعامل للشرطة مع المجتمع العربي.

رغم كل ذلك، لا تتردد الشرطة في إلقاء اللوم على المجتمع العربي واتهامه ”بعدم التعاون“ مع جهود التحقيق. من الواضح لنا أن هذا الادعاء ليس إلا ذريعة واهية لفشل الشرطة الذريع أو للتغطية على تقاعسها المقصود.

عدم فحص المواد المصورة

في إطار مشروع مدينة بلا عنف الذي بدء عام 2007، تم تثبيت كاميرات تصوير في المناطق العامة تتصل بمراكز الرقابة البلدية. كما تم في السنوات الأخيرة استغلال مخطط ”مدينة بلا عنف“ بهدف تثبيت كاميرات لأغراض أمنية، الأمر الذي يشير التقرير إلى واجب رفضه والحذر منه.

أما تلك الكاميرات التي تثبت فعلا لأغراض حفظ النظام ومحاربة الجريمة والشغب، فيمكن الاستعانة بها من أجل الوصول إلى المجرم، كما حصل في جريمة قتل غابي قديس خلال احتفالات عيد الميلاد في يافا عام 2012. فقد تم في إطار التحقيق الاعتماد على تسجيلات كاميرات المراقبة التابعة لمصلحة تجارية قريبة من مكان وقوع الجريمة وعلى تسجيلات فيديو في هواتف نقالة لمشاركين في المسيرة الاحتفالية. ومن خلال الاستعانة بتلك التسجيلات تم التوصل إلى حل لغز جريمة القتل المذكورة وإدانة المتهمين.

أن السلاح الذي تم به تنفيذ الجريمة يعود إلى سوق الجريمة“ في حالات عدة.

لكن في إطار الفحص البسيط الذي قمنا به لتحضير هذا التقرير يتبين أن الشرطة عادة ما تهمل وبشكل مقصود هذا الجانب، ويتضح ذلك جليا في عشرات جرائم القتل التي وقعت في محيط محطة الشرطة، حيث تنتشر كاميرات التصوير بكثافة، وحيث كان المجرمون مكشوف في الوجه وقاموا بتنفيذ جريمتهم في وضوح النهار، حتى في تلك الحالات لم تقم الشرطة باستعمال المواد المصورة بهدف ملاحقة المجرمين والقبض عليهم!.

وفي حالات عديدة أخرى، لم تقم الشرطة بالتوجه لأصحاب الكاميرات الخاصة المثبتة فوق مصالحهم أو بيوتهم، للحصول على تسجيلات الفيديو، وفي حالات عديدة أخرى أيضا لم تقم بفحص تسجيلات فيديو وصلتها من مواطنين كانوا قد صوّروا الجريمة أثناء حدوثها. وقد أدلى شهود أنهم قاموا بتسليم الشرطة هواتفهم الخليوية التي تتضمن تسجيلات قد تفيد حل الجريمة إلا أن الأخيرة لم تقم بفحص مواد التصوير التي وصلتها.

وحتى عندما يقوم بعض الأفراد بالامتناع عن تسليم ما في حوزتهم من مواد مصورة خوفا من انتقام الجهات الجنائية، فإن الشرطة تمتنع بقصد عن إجراء بسيط يكمن في استصدار أمر قضائي يجبر صاحب الكاميرا على تسليم ما بحوزته من مواد قد تفيد حل الجريمة.

عدم جمع السلاح

تنفذ نحو 70% من جرائم القتل في المجتمع العربي بسلاح ناري، حيث من السهولة بمكان أن يحصل أي فرد عربي على قطعة سلاح، من السهولة من ناحية عملية، لكن أيضا من السهولة من ناحية شعور الجميع بأن الشرطة والسلطات الإسرائيلية تغض الطرف عن حيازة السلاح، التي أمست ظاهرة منتشرة وروتينية في المجتمع العربي.

أما ما يؤثر لظهور الشرطة في عملية نشر السلاح في المجتمع

العربي، فهو أن السلاح الذي تم به تنفيذ الجريمة يعود إلى سوق الجريمة“ في حالات عدة. وتبين تقارير المخابرات العامة (الشباك) والشرطة وجود آلاف، بل عشرات آلاف من قطع السلاح غير المرخص في المجتمع العربي، لكنهم لا يذكرون رقما محددا- لا في التقارير ولا في الجلسات العديدة في لجان الكنيست المختلفة، وذلك كجزء من سياسة الضبابية التي تتبعها الشرطة. وعلى خلفية هذه الضبابية، تزداد أهمية تصريح وزير الأمن الداخلي السابق، يتسحاق أهرنوفيتش، الذي أفاد في إحدى جلسات الكنيست إنه“ في غالبية البيوت العربية يوجد سلاح غير مرخص“¹³. وكرر الوزير هذا التصريح في الأول من أيار وفي الثالث من آب (نفس السنة) في وسائل إعلام مختلفة.

”نحن لا نقدر وجود سلاح في كل بيت عربي، وأيضا، نحن لا نقدر أن كمية السلاح هي عشرات الآلاف. إن الرقم الأقرب للواقع هو حوالي 400,000 قطعة سلاح غير مرخص، غالبيتها في المجتمع العربي“.

وفي نفس السياق، صرح رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، مازن غنايم، أمام لجنة الداخلية:

”جلسنا قبل أقل من سنة في بلدية موديعين. حضرت الاجتماع قيادة الشرطة. أحد كبار المسؤولين في الشرطة قال إنه في بلدة عربية واحدة هناك أكثر من عشرين ألف قطعة سلاح. هو من قال ذلك، وليس أنا“¹⁴.

يمكننا إدراك ضخامة وفداحة ظاهرة إطلاق النار أيضا من خلال تصريحات الوزير أهرنوفيتش في إحدى جلسات لجان الكنيست عام 2011:

”تم التبليغ عن أكثر من 1100 حادثة إطلاق نار، لكننا نعرف عن الكثير من الحالات التي لا يتم التبليغ عنها. 68% من جميع حوادث إطلاق النار تقع في الوسط العربي. في السنة الماضية بلغت النسبة 80%. حالات إطلاق النار التي لا يتم التبليغ عنها هي ضعف هذا الرقم“¹⁵.

ويتضح وجود فجوة بين المجتمعين العربي واليهودي فيما يخص تقديم لوائح اتهام تتعلق بحيازة السلاح، فنسبة لوائح الاتهام التي تقدم في المجتمع اليهودي أكبر بكثير من نسبتها في

13 لجنة استيعاب المستخدمين العرب، 2014.

14 لجنة الداخلية 2016.6.29.

15 لجنة مكافحة آفة المخدرات 2011.

**ناهيك
حول وجود
"المتعاونين"
الذين يقومون
بالتجول الحر
مع أسلحتهم
مدركين أن
الشرطة لن
تردعهم، بل
إنها تحميهم.**

المجتمع العربي. وبحسب معطيات مركز أبحاث الكنيست تم عام 2014 فتح 1,931 ملفا ضد مشبوهين يهود بسبب شراء/حيازة سلاح بشكل غير مرخص، وقدم في نصفها تقريبا (46%) لوائح اتهام (900)، فيما تم فتح 4,955 ملفا ضد مشبوهين عرب، تحوّل 35% منها (1733) فقط إلى لوائح اتهام.

وتم في السنتين 2012-2013 مصادرة نحو 2000 قطعة سلاح غير مرخص، من 380 ألف قطعة، أي نقطة في بحر. وفي تلك السنوات وقع حوالي 9000 حادثة إطلاق نار في المجتمع العربي (بحسب تقديرات د. نهاد علي)¹⁶.

موقف قيادة الجمهور العربي في هذا الشأن واضح ولا يقبل التأويل: جمع السلاح.

”خلال اجتماعات في الطيبة وفي الطيرة، وحتى خلال مظاهرات شعبية كبيرة جرت في الطيرة قبل سنتين ونصف، توجه جميع قيادات المجتمع العربي ببناء موحد وصادق طالبوا فيه سلطات الدولة بجمع السلاح غير المرخص“¹⁷.

ويسود الاعتقاد في المجتمع العربي بأن الشرطة تعرف مكان كل قطعة سلاح، لكنها لا تحرك ساكنا. ناهيك حول وجود "المتعاونين" الذين يقومون بالتجول الحر مع أسلحتهم مدركين أن الشرطة لن تردعهم، بل إنها تحميهم.

وجاء في بحث لمركز الأبحاث في الكنيست، نُشر في شهر أيار 2014 في موقع الإنترنت التابع للشرطة أن:

”ستقوم الشرطة ووزارة الأمن الداخلي بدءًا من 19 أيار وحتى 8 حزيران بحملة لجمع الأسلحة غير المرخصة الموجودة بحوزة الجمهور. كما

<http://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2014/01/esawi-frij-interview-arab-israelis-violence-arms-police.html> 16

17 لجنة الداخلية 08.09.2014.

وجاء في البيان أن الشخص الذي سيسلم سلاحه خلال الفترة المذكورة سيحصل على حصانة ولن يتعرض للمساءلة القانونية بخصوص هذه المخالفة¹⁸.

مع ذلك، وحتى تاريخ كتابة هذه السطور لم يصلنا رد الشرطة على طلبنا الحصول على معلومات مفصلة بخصوص هذه الحملة.

◀ استسهال الجريمة

هذا الواقع الذي ينعدم فيه عامل ردع الشرطة، يتيح للمجرمين ولعصابات الإجرام استسهال الجريمة، بل والسيطرة بشكل عنيف وتعسفي على الحيز العام.

وفي هذا السياق صرح النائب جمال زحالقة:

”يتم القتل أمام الشرطة، تزداد وقاحة المجرمين ويشعرون بالحماية والأمان. يمكنني أن أصف لك حادثة قتل وقعت في منطقتي، حيث نفذ المجرم عملية القتل وتمخطر في الشارع دون الاكتراث بأحد، لقد قام بالأمر في العلن تقريبا. إنه يعرف أن الشرطة لن تقبض عليه، فمعطيات الشرطة حول الإدانات ولوائح الاتهام قليلة جدا، وهم يرفضون أصلا الإفصاح عن هذه المعطيات“¹⁹.

ويكمل النائب زحالقة في عرض شهادته الشخصية التي تعرض وقاحة الشرطة وتصريحها بأنها لن تتدخل:

”أتصلت بالشرطة مع نائب رئيس البلدية. يقولون لي: سيدي، لدينا تعليمات بعدم الدخول في معارك إطلاق النار. فسألت ماذا علي أن أفعل، فقالوا لي: عندما ينتهي الأمر، تعال وقدم شكوى. ضد من؟ ضد أولئك الذين أطلقوا النار.

18 رائدة حسيبي ونعمة تشنر، سياسة وزارة الأمن الداخلي والشرطة لمعالجة العنف الخطير في المجتمع العربي. حزيران 2014

19 لجنة الداخلية 2010.02.04

لكن هؤلاء يطلقون النار من بيوتهم، وأولئك من بيوتهم. وفي قصة أخرى، تم التحقيق مع صديق لي في جهاز الأمن العام (الشاباك). قالوا له: لا تظن أنك تتحدث في المسجد ولا يسمعك أحد. 5% على الأقل في كل عرس هم عيوننا وآذاننا، وفي المساجد أيضا. أنا أقول، إذا كان في العرس 1000 شخص، و5% منهم عيون وآذان، ويتم إطلاق النار في كل الأعراس، فإما أن هؤلاء الخمسين لا هم عيون ولا آذان، أو أنهم هم الذين يطلقون النار دون أي رادع أو وازع“²⁰.

وفي إفادة أخرى يعبر عضو الكنيست طلب أبو عرار عن “استقلالية منظمات الجريمة”
قائلا:

”ما هذا؟ إننا نرى، كما قالت في مستهل الجلسة السيدة ريغف، عجز الشرطة التام، أقولها صراحة، الشرطة تعرف، تتهرب وتتجاهل. في النقب أنا أخذت الشرطة لعدد من البيوت في الاحياء، أشرت لهم ”هنا تحديدا يتم بيع السلاح“، يحضرون معهم كلاب لشم أثر السلاح. كم يستطيع الكلب أن يشم؟ نصف متر. البدوي يحفر حفرة بعمق 200 متر. أحضر جرافة. الشرطة لم تفشل هنا، بل أنها تقصد ما تفعل. يؤسفني أن أقول ذلك، عندما تعجز الشرطة عن حل جرائم قتل، ولا تعثر على القتلة، فإنها تمنح عالم الإجرام استقلالية. هذه المنظمات تتعاضم وتقوى، تكبر وتترسخ، وعلى هذا المنوال قد نصل إلى اليوم الذي نرفع فيه أيدينا“²¹.

20 لجنة الداخلية 24.2.2010

21 لجنة الداخلية 8.9.2014

سياسة وليس فقط مشكلة أداء

إن الواقع العنيف الذي يسود الشارع العربي جعل الكثيرين من أبناء وبنات المجتمع العربي يفقدون الثقة ليس فقط بالقدرات المهنية للشرطة، بل أيضا بنواياها وبجديتها. وبالإضافة لذلك، يرى المجتمع العربي في الشرطة ذراعًا عنيفة تركز سطوة الدولة وتمارس عدائيتها وعدوانها تجاه العرب. وقد أشار تقرير لجنة أور إلى "الثقافة المعادية" للشرطة، وإلى شعور الاغتراب المتواصل تجاه الدولة ومؤسساتها، وحتى تجاه المجتمع الإسرائيلي عموماً. إن واقع السلب والقهر، الإقصاء والعنجهية، الذل والعنصرية، هو جزء لا يتجزأ من صيرورة الحياة اليومية في المجتمع العربي. وبناء على ذلك، يتم التعامل مع الشرطة كجزء من عدائية الدولة وما تمثله من أهداف.

◀ عنف الشرطة

تدعي الشرطة أنها معنية بخلق علاقات ثقة مع الجمهور العربي. ولا يمكن أن تتكون علاقات الثقة بدون وجود خدمات شرطية مهنية وشاملة وفق خطة عمل جدية. لكن ذلك لا يكفي: يتوجب على الشرطة نفسها فحص حقيقة مواقفها وتوجهها السياسي تجاه العرب، وعدم فك الارتباط بين الصراع الذي نعيشه مع الدولة وبين دور الشرطة وحقيقة أدائها.

وفي هذا السياق، يمكن وبسهولة تمييز نمط التعامل العنفي للشرطة، ويمكن الحديث عن نوعين من هذا العنف المستفحل ضد العرب:

1. في إطار نشاط محدد للشرطة ضد جريمة أو ضد مازة "تشتبه بهم" خلال الجولات الميدانية، أو حتى في إطار نشاط الشرطة العادي.
2. العنف المرتبط بالنشاط السياسي للمواطنين العرب: خلال المظاهرات بحجة "الحفاظ على النظام العام" (هبة القدس والأقصى 2000، مظاهرات ضد الحرب على غزة، مظاهرات ضد مخطط "برافر"، مظاهرات احتجاجاً على خطف وقتل الفتى أبو خضير وغيرها).

ملاحقة في إطار نشاطات

روتينية²²

على الرغم من قتل 13 عربيًا خلال هبة القدس والأقصى 2000، وإصابة أكثر من 1000 مواطن عربي واعتقال حوالي 660، وحتى بعد نشر تقرير لجنة أور الرسمية الذي أشار إلى "الثقافة العدائية" للشرطة، واصلت الشرطة نهجها العنيف والدموي، والذي راح ضحيته 54 مواطنًا عربيًا إضافيًا. ولم يُقدم أي شرطي من المتورطين في حوادث القتل بشكل مباشر للمحاكمة. وكذلك الأمر مع ضباطهم، بل أن بعضهم حصلوا على ترقيات.

يذكر أن غالبية العرب الذين قُتلوا على يد الشرطة بعد هبة القدس والأقصى وحتى يومنا هذا لقوا مصرعهم في إطار نشاط "عادي" للشرطة وليس في إطار ما تُعرّفه الشرطة بـ "حادث عنيف". وفي الفترة نفسها، قُتل 3 مواطنين يهود على يد الشرطة، مما يعني أن الشرطة تقتل بمقدار 24 ضعفًا من العرب مقابل اليهود. مقارنة بسيطة مع ي الولايات المتحدة الأمريكية، تظهر أن الشرطة هناك قتلت في نفس المدة تسع ضحايا من السود مقابل كل ضحية واحدة من البيض، فيما تبلغ نسبة السود 13.5% من مجمل السكان الأمريكيين.²³

وتفيد التقارير أن العديد من جرائم قتل العرب تمت إثر إطلاق النار عليهم من مسافة أمتار معدودة، وأحيانًا من مسافة صفر، إذ كان يتم إطلاق النار من قبل الشرطة خلفًا لتعليمات إطلاق النار الرسمية، وبغياب خطر حقيقي يهدّد حياة أفراد الشرطة، وحيث كان بالإمكان تنفيذ الاعتقال بدون إطلاق النار، مما يشير إلى أن القتل كان متعمدًا.

يتضح مما تقدم أن جهاز الشرطة لا يتورع عن قتل العرب فقط، بل إنه يوفر لأفراده حصانة وحماية ضد عمليات القتل والعنف هذه، وهذا ما نعينه بـ "الثقافة العدائية"، والتي ما زالت سائدة في جهاز الشرطة، مما يبطل أي عامل دهشة إزاء سلوكيات أفراد الشرطة ومخالفاتها

22 تقرير مساواة، "المواطنون العرب الذي قتلوا على يد قوات الأمن أو على يد مواطنين يهود، بدءًا من أكتوبر 2000

23 Jon Swaine & Ciara McCarthy «Young black men again faced highest rate of US police killings in 2016» The Guardian 8/1/2017 <https://www.theguardian.com/us-news/2017/jan/08/the-counted-police-killings-2016-young-black-men#img-1>

للتعليمات الرسمية.

وتفيد التقارير أنه في النصف الأول من سنة 2015 فقط، تل 3 مواطنين عرب أثناء قيام الشرطة بمطاردتهم، ولم يتم في الحالات الثلاث فتح ملف تحقيق بحق أي منهم²⁴. أما قائمة مساواة فثظهر أن المشكلة لا تكمن في الشرطة فقط، بل أيضا في عمل قسم التحقيقات مع أفراد الشرطة (ماحاش)²⁵. مما يمكننا من الاستنتاج أن أفراد الشرطة لا يتمتعون بحصانة القتل فقط من قبل جهاز الشرطة نفسه، بل أيضا من الجهاز المؤتمن على رقابة لشرطة والتابع لوزارة القضاء.

كما تحفل وسائل الإعلام بالشهادات الحية حول عنف الشرطة، وفيما يلي بعض منها:

تم تصوير بعض حالات الاعتداء على العرب ونشرها ونشرها في وسائل الإعلام، مثل اعتداء أفراد من الشرطة على ميسم أبو القيعان²⁶، العامل في ”سوبر يودا“ في شارع ابن غفيرول في تل- أيبب (صيف 2016)، وعلى سامر قاسم²⁷ (7/12/2011) الذي قامت الشرطة بإخلائه من بيته في شارع سلمة 6 في يافا بطريقة عنيفة جدًا، لكن هذه الحالات ليس نادرة. الحالات النادرة هي تلك التي تم تصويرها وبثها ثم التحقيق فيها.

كذلك الأمر في حالة طلال السيد²⁸ البالغ من العمر 42 عاما من القدس، الذي تعرض أثناء تنزهه مع عائلته في متنزه الميماديون في تاريخ 28.8.2012 إلى الصعق الكهربائي بمسدس التايزر حتى عندما كان مكبلا ومطروحا على الأرض، وبعد ذلك في دورية الشرطة. وقد تم تصوير الحادث ونشره في وسائل الإعلام. وعلى حد علمنا تم في هذا الحادث تقديم الشرطي المعتدي للمحاكمة.

وفي غالبية الحالات التي تُمارس فيها الشرطة أعمال عنف ضد المواطنين العرب، لا يسارع المعتدى عليهم إلى تقديم شكوى لماحاش، ذلك لأن غالبية العرب يرون في ذلك مضيعة للوقت.

24 يانير التمان، ثالث حالة قتل لعربي برصاص الشرطة خلال نصف سنة. هل الاصبع خفيفة على <http://news.walla.co.il/item/2848577> دانزلا

25 تقرير مساواة، ”المواطنون العرب الذي قتلوا على يد قوات الأمن أو على يد مواطنين يهود، بدءًا من أكتوبر 2000“

26 <http://www.haokets.org/2016/05/24/%D7%9E%D7%99%D7%99%D7%A1%D7%9D-%D7%90%D7%91%D7%95-%D7%90%D7%9C%D7%A7%D7%99%D7%A2%D7%90%D7%9F-%D7%94%D7%95%D7%90-%D7%91%D7%A8-%D7%9E%D7%96%D7%9C>

27 <https://schwarzenberg.com/samer-kasem>

28 <http://www.haaretz.co.il/1.1808425>

تماما كما حصل مع علي من يافا الذي فضل عدم تقديم شكوى:

”إذا قمت بتقديم شكوى فإنني متأكد أن الانتقام لن يتأخر، وأنا لا أريد التورط في هذا الموضوع“.²⁹

أو حالة القاصرين الثلاثة من حي ”شيم هغدوليم“ في يافا، بتاريخ 22/10/2012، والذين تعرضوا للضرب من قبل أفراد الشرطة وهم مكبلون بالأصفاد. تم تصوير الحادثة على يد فتى آخر كان يصيح بأنه ينوي نشر الفيديو. فكان رد الشرطة اعتقال ذلك الفتى لمدة 24 ساعة ومسح الفيديو من هاتفه المحمول، وقد شهد على هذه الحالة عدد لا بأس به من الشهود.

أو في حالة يوسف وأحمد، القاصرين اللذين لا تتجاوز أعمارهما في حينه 12 و 14 سنة، حيث كانا في تاريخ (4/3/2009) يلعبان بجانب بيتهما في شارع غوركي في يافا بدمية على شكل مسدس (من بلاستيك أحمر ولا يشبه أبدا المسدس الحقيقي). وقد لاحظا أثناء لعبهما وجود دورية شرطة في الشارع، فقاما بما يقوم به أطفال يافا في مثل هذه الحالات: سارعا للدخول إلى البيت، وقد كان أحمد يعاني من كسر في رجله التي كانت ملفوفة بالجبس، مما يصعب عليه المشي. وبعد ذلك ببضع ثوان دخل أفراد الشرطة إلى بيت الأخوين وانهالوا عليهما بالضرب. حاولت الأم التي كانت حاملا بالشهور الأولى، مساعدة أحمد الذي استصعب الوقوف بعد أن وقع بسبب رجله الملفوفة بالجبس. فنالت هي أيضا نصيبها من الضرب واحتاج ثلاثتهم إلى علاج طبي.

أو حالة جريس وطوني قبطي اللذين تعرضا يوم 6 فبراير 2010، هما أيضا للضرب من قبل الشرطة. رأى جريس دورية للشرطة تقف بالقرب من أولاد كانوا يقومون بدفن حيوان أليف نافق. ونستبعد أن يكون أفراد الشرطة قد شكوا فعلا بأنهم يخبئون مخدرات أو سلاخا، كون الحديث يدور عن طفلين صغيرين جدا. توجه جريس للدورية ليشرح بأن الأطفال يقومون بدفن كلبهم بعد أن نفق، فتم اعتقاله وضربه، ثم نال أخوه طوني الذي جاء ليساعده نفس المصير، وأخذ هو أيضا لمحطة الشرطة.

29 <http://www.haokets.org/2015/10/18/%D7%A2%D7%93%D7%95%D7%AA-%D7%94%D7%9E%D7%A9%D7%98%D7%A8%D7%94-%D7%91%D7%99%D7%A4%D7%95-%D7%94%D7%A4%D7%9B%D7%94-%D7%9C%D7%9E%D7%99-%D7%9C%D7%99%D7%A6%D7%99%D7%94-%D7%97%D7%9E%D7%95%D7%A9%D7%94>

יהודית אילני, "עדות: המשטרה ביפו הפכה למיליציה חמושה", העוקץ, 18/10/15

العنف المرتبط بالنشاط السياسي للمواطنين العرب

نُشرت حادثة الأخوين قبطي، في وسائل الإعلام، وفي تاريخ 3/3/2010 ناقشت الكنيست هذه الحادثة. وفي تاريخ 6/3/2010 تظاهرت مجموعة من سكان يافا أمام محطة الشرطة "لواء يفتاح"، لأنهم رأوا في حادثة الأخوين قبطي بأنها "القشة التي قصمت ظهر البعير"، إذ سبقت هذه الحادثة حوادث أخرى عديدة لم تحظ بالنشر وبالصدى الجماهيري.

لقد كانت رسالة الياقويين واضحة. "الشرطة عنيفة، ومن الأجدى عدم التوجه لها، لا يمكن أن تعرف ماذا سيحصل لك إن قمت بالتوجه": وبالنسبة للكثيرين من العرب، فالشرطة ليس أنها لا تقدم المساعدة للذين يطلبونها فحسب، بل من المحتمل أن يؤدي هذا التوجه إلى التورط وإلى التعرض للتهجم والعنف من قبل الشرطة نفسها.

العنف المرتبط بالنشاط السياسي للمواطنين العرب: في تاريخ 18/7/2013 توجهت جمعية حقوق المواطن للقائد العام للشرطة بطلب التحقيق بشبهة الاستخدام المفرط للعنف من قبل الشرطة ضد مواطنين عرب خلال المظاهرات ضد مخطط "برافر" التي انطلقت في بئر السبع وسخنين.

ونظريا يمكن لمن تعرض لعنف الشرطة تقديم شكوى في قسم التحقيق مع الشرطة (ماحاش)، لكن العديد من المتضررين يُفضلون عدم تقديم شكوى، لأنهم لا يؤمنون بنية ماحاش على التحقيق الجدي من جهة، ومن جهة أخرى لأنهم يخافون من عواقب انتقام الشرطة. وفعلا، تشير الإحصائيات إلى أن 93% تقريبا من الملفات التي تُفتح ضد أفراد الشرطة تُغلق دون أن يُحقق فيها على الإطلاق³⁰.

أقيمت ماحاش كوحدة تتبع لوزارة القضاء، خارج إطار الشرطة، وذلك لتجنب قيام المؤسسة بالتحقيق مع نفسها. عند مراجعة جلسيتين من جلسات لجان الكنيست المنعقدة خلال عام 2016

30 جون براون، "بعد 15 سنة"، موقع "سيحا مكوميت"، 4/10/2015.

كانتا قد تطرقتا لأداء ما حاش، يظهر أن هناك صعوبة في التحقيق بملفات العنف البوليسي، وأن أفراد الشرطة المتورطين يلجؤون للكذب، كما حدث في ملف التحقيق بقضية قتل المرحوم الشاب سامي الجعار من رهط، والتي تبين فيها دون أدنى شك بأن أحد أفراد الشرطة قام بإطلاق النار عليه وأرداه قتيلا، دون أن يكون هنالك أي مبرر لإطلاق النار. لكن لجوء أفراد الشرطة للكذب وللتغطية على بعضهم البعض، صعب عملية تذيب وتجريم الفاعل الحقيقي، مما أدى لتبرئة جميعهم. وقد شهد والد المرحوم سامي، وهو ضابط شرطة متقاعد، خلال جلسة في الكنيست على المعاملة البشعة والعنيفة التي تعرض لها من قبل الشرطة حتى بعد وفاة ابنه³¹.

◀ ملاحقة النشاط السياسي

بينما لا تنشغل الشرطة في محاربة الجريمة، تقوم بالانشغال في الرقابة السياسية، بدءا بملاحقة منظمي المظاهرات وانتهاء بملاحقة مُفرطة على كل ما يُنشر في مواقع التواصل الاجتماعي.

نورد فيما يلي بعض الأمثلة:

كتب أنس أو دعابس، وهو صحفي حاد اللسان، خلال موجة الحرائق الأخيرة، تعليقا ساخرا (ساتيرا) على صفحته في الفيسبوك، مع وضع علامة “#” (HASHTAG) وكان الأمر مجرد سخرية لا أكثر. لكن الشرطة اختارت بقصد أن تتجاهل الروح الهزلية لما كتب، وترجمت النص بالاستعانة بترجمة جوجل الآلية (!)، وعلى أثر ذلك تم اعتقال أنس وإحضاره أمام القاضي لتمديد الاعتقال، ومرة أخرى اعتمادا على الترجمة الخاطئة لـ “GOOGLE TRANSLATE”. كان التحقيق مع أنس تعسفاً وفي قمة الابتذال والتفاهة، وكان من المفروض أن يتوقف في اللحظة التي اتضح فيها أن المسألة تتعلق بترجمة خاطئة ومضللة. لكن التحقيق تواصل وكذلك اعتقال أبو دعابس.

أما الشاعرة دارين طاطور فقط اعتقت بسبب قصيدة نشرتها على صفحتها. وظلت رهن الاعتقال لشهور طويلة، ثم استمر اعتقالها المنزلي حتى يمنا هذا (نيسان 2017). والسبب؟ فقرة شعرية فسرتها الشرطة بقصد تفسيرها خاطئاً.

في المقابل، عندما يتعرض العرب لتصرفات عنيفة أو عنصرية من طرف مواطنين يهود ومن بينهم قادة كبار، فيبدو أن الشرطة لا تتحرك أبداً وحتى لا تقوم بالتحقيق معهم أصلاً. فيما يلي بعض الأمثلة الصارخة³²:

1. عدم التحقيق مع الحاخامين يوسي أليتنور ويتسحاق شبيرا- مؤلفا كتاب ”تواراة الملك“، الذي ينص على أن حياة اليهودي أغلى من حياة غير اليهودي ويحلل قتل الأغيار الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والرضع؛ كما نشر الحاخام أليتنور سنة 2009 مقال ”الحماية المتبادلة“، والذي يحتوي على تعليمات مفصلة لتنفيذ عمليات ”تدفيع الثمن“ ضد قوات الأمن والسكان الفلسطينيين. ثم قام وفي شهر كانون الأول 2015 بنشر مقالا تمنى فيه عدم القبض على مُنفذي عملية حرق عائلة دوابشة في قرية دوما واعتبر فعلتهم الإجرامية فريضة دينية.

2. عدم التحقيق مع الحاخام يتسحاق غينزبورغ- رئيس المدرسة الدينية ”عود يوسف حاي“ في مستوطنة يتسهار، التي تعتبر منذ سنوات بؤرة تحريضية وعنصرية، تخرج منها العديد من نشطاء اليمين المتطرف، منفذي عمليات تدفيع الثمن والمشاركين في ”عرس الكراهية“. يذكر أن المشاركين في ”عرس الكراهية“ يخضعون للتحقيق هذه الأيام، لكن لا توجد معلومات واضحة بخصوص رجال الدين الذين يقودونهم.

3. عدم التحقيق مع الحاخام شموئيل الياهو- الحاخام الأكبر لمدينة صفد، والحاخام دافيد دروكمان، حاخام كريات موتسكين، والحاخام دوف ليئور، الذي كان حتى وقت قريب حاخام مستوطنة كريات أربع، وجميعهم يتقاضون رواتب من خزينة الدولة، إلا أن ذلك لم يمنعه من نشر فتاوى دينية تدعو إلى منع تأجير أو بيع بيوت للعرب؛ عدم تشغيل العرب أو الشراء من متاجر تُشغّل عربًا. كما أن رجال الدين المذكورين يحرضون على العنف والكراهية والإقصاء باسم الدين اليهودي.

32 «روت رومي، العنوان كان على الحائط: صمت السلطات على التحريض العنصري“ الائتلاف لمناهضة العنصرية في إسرائيل

◀ الشرطة تريد "علاقات ثقة" وليس "علاقات حقوق"

بل تعتقد الشرطة
أن لا تناقض
بين سياساتها
العدائية
والمرفوضة وبين
إمكانية بناء
علاقات ثقة معنا!
ذلك أنها لا تريد
"علاقة الثقة"
تلك لكي تتمكن
من تغيير تعاملها
وسياساتها، بل
على العكس،
هي تريد
لكي تتمكن
من الاستمرار
بسياساتها
مع ضمان عدم
محاسبة المجتمع
العربي لها.

تستمر علاقات العنف والعداء تلك، إلى علاقات استخفاف
بالشخصية أو بالكبرياء الفردي والجماعي القومي، ونستطيع
أن نعتبر ذلك استخفافا بالعقل أيضا، حيث تعتقد الشرطة
أنه بالإمكان القفز عن كل ذلك والحديث عن "علاقات ثقة" مع
المجتمع العربي!

بل تعتقد الشرطة أن لا تناقض بين سياساتها العدائية والمرفوضة
وبين إمكانية بناء علاقات ثقة معنا! ذلك أنها لا تريد "علاقة الثقة"
تلك لكي تتمكن من تغيير تعاملها وسياساتها، بل على العكس،
هي تريد لكي تتمكن من الاستمرار بسياساتها مع ضمان عدم
محاسبة المجتمع العربي لها.

والدليل على ذلك، أن منطق "بناء الثقة" المذكور لا يتطرق أبدا
لكيفية معالجة الجريمة، ولتغيير أداء الشرطة، بل هو يتطرق
لـ "لللقاءات صداقة"، أنتجت أطرا غامضة وبعيدة عن أعين
الجمهور العربي، مثل "منتدى علاقات الحكومة- والسكان العرب
في إسرائيل"، وتصر الشرطة على التحدث عن الحاجة "لعقد
لقاءات ومحادثات تطمين مع أصحاب الشأن" كهدف مركزي خلال
السنوات الأربع الأخيرة³³. إذا الهدف هو "التطمين"، وليس
التغيير.

وتغفل الشرطة أن المشكلة، لا تكمن "بانعدام الصداقة" بين

إذا الهدف هو
"التطمين"،
وليس التغيير.

من جهة أخرى،
تحاول الشرطة
الحفاظ على
علاقاتها مع
مجتمعنا العربي
عبر ابتزاز رؤساء
السلطات
المحلية،
باشتراط
أي علاقة
عمل معهم
بموافقتهم
على سياساتها
وبعدم الوقوف
ضد نهجها.

الشرطة وبين المجتمع العربي، فالصداقة ليست هي العلاقة المطلوبة أو حتى الطبيعية بين جهاز الشرطة وبين أي مجتمع في العالم. كما أن استغلال الفرد والمجتمع العربي الذي تبنى عليه عبارات مثل "لقاءات صداقة" و "بناء أو اصر الثقة" هو استغلال ليس في مكانه. وحرى بجهاز الشرطة ألا يعتقد أنه ما زال يتعامل مع "العربي البسيط والطيب" الذي اعتقد - بدرجات متفاوتة من الصحة - بوجوده بعد النكبة.

بناء على ذلك يطالب هذا التقرير، من بين ما يطالب به، تغيير نهج "الرعايا" هذا، وإلغاء "مكتب الأقليات"، واستبداله بنهج ومنطق يعتمد على منطق المواطنة. أي التعامل مع العرب كمواطنين وليس كرعايا أو "أصدقاء" (يغفرون لأصدقائهم الشرطة خطاياهم الكثيرة)، تماما كما تقوم الشرطة بالتعامل مع المواطنين اليهود، فهي لا تعاملهم كرعايا ولا كحمقى ولا كأصدقاء، بل كمواطنين، يتوجب عليها حمايتهم، ليس إلا.

من جهة أخرى، تحاول الشرطة الحفاظ على علاقاتها مع مجتمعنا العربي عبر ابتزاز رؤساء السلطات المحلية، باشتراط أي علاقة عمل معهم بموافقتهم على سياساتها وبعدم الوقوف ضد نهجها.

◀ منظور “السيطرة” وليس “مكافحة الجريمة”

لم تكتف الشرطة بمنطق “علاقات الثقة” البعيد عن منظور الحقوق، ولم ترد هذا المنطق لضبط الغضب فقط، ولتنويع “قيادات” مريحة، طائفية أو قيادة مخاطر أو قيادة عصابات إجرام أحياناً، لا تمت بصلة للتمثيل الحقيقي للمجتمع العربي. بل هي أرادت تعزيز نمط معين من “القيادة العربية” المطواعة لها، والتي تتيح لها السيطرة على المجتمع العربي و”فرض سيادة الولاء“. إذا ليست “سيادة القانون” هي ما يسير الشرطة، بل “سيادة التدجين”.
بناء على ذلك، أعلنت الشرطة قبل نصف سنة عن تحركين أثاراً علامات استفهام في المجتمع العربي:

1. برنامج تجنيد أفراد شرطة عرب وفتح محطات شرطة جديدة، تحت مُسمى “برنامج تحسين خدمات الشرطة في الوسط العربي“.
2. تعيين اللواء جمال حكروش مسؤولاً عن تنفيذ هذه الخطة.

وقد استغرقت قيادات المجتمع العربي وباحثيه وأفراده على حد سواء اعتبار “تجنيد أفراد شرطة” “خطة” لمكافحة الجريمة. فالقضية ليست قضية كمية، ولا هي قضية أفراد بل هي قضية سياسة وثقافة وتوجه جهاز رسمي للدولة، بل توجه الدولة نفسه.

وفي الجلسة المنعقدة في شهر أيلول 2016 بين القائد العام للشرطة روني الشيخ، وبين رئيس لجنة المتابعة العليا، السيد محمد بركة، أعلن الشيخ صراحة أن وظيفة اللواء حكروش هي:

”تجنيد أفراد شرطة عرب، وليس “مكافحة الجريمة“!

ذلك يعني أن الشرطة ترى في تجنيد أفراد شرطة عرب هدفاً بحد ذاته وليس جزءاً من برنامج شامل، متكامل، يحظى بالموارد المطلوبة، وقابل للقياس والتقييم. وفعلياً، لم تعلن الشرطة، بالتزامن مع برنامج التجنيد، عن أي خطة طوارئ للتعامل مع الجريمة في المجتمع

العربي، ولم تُحدد أهدافاً تنفيذية مُعرّفة جيداً وقابلة للقياس. وهي تتحدث فقط عن "تحسين خدمات الشرطة"، وضمن هذا "التحسين" هي تتحدث فقط عن تجنيد المزيد من أفراد الشرطة. أي مزيداً من أفراد الشرطة الإشكاليين والعنيفين والمتعاسين! أي مزيداً من المشكلة ذاتها.

ومع أن تقرير مراقب الدولة لسنة 2013 يشر إلى النقص في عدد أفراد الشرطة، إلا أنه يشير تحديداً إلى النقص المُحقّقين الأكفاء في غالبية محطات الشرطة. ويؤكد التقرير أن هذا النقص في المُحقّقين، هو ما يؤدي إلى استخدام شرطيي الدوريات -غير الأكفاء- في جمع الأدلة من مواقع الجريمة، والتحقيق مع الشهود وحتى مع المُشتبه بهم، على الرغم من عدم تأهيلهم لهذه المهمات. ويؤدي هذا الوضع، بحسب مراقب الدولة، إلى المس بجزء من الملفات وحتى إلى إغلاقها في بعض الأحيان. ولهذا، فإن المُشكلة، وفق هذا التقرير، هي ليست في تجنيد آلاف أفراد الشرطة، إنما في تجنيد وتأهيل المزيد من المُحقّقين.

بالإضافة لذلك، لم تبادر الشرطة حتى هذه اللحظة إلى الإعلان عن خطة عمل مُفصلة لمكافحة الجريمة: لا عما يتعلق بجمع السلاح، ولا عما يتعلق بمحاربة عصابات الجريمة المنظمة، ولا عما يتعلق بخفض نسب الجريمة، أو بزيادة عدد لوائح الاتهام المُقدمة للمحاكم، أو بإعادة التحقيق في الجرائم الـ 1000 التي لم يتم الكشف عن مرتكبيها، هولا عن خطة لمحاربة الأتاوي أو قروض السوق السوداء.

ونستطيع أن نجد من يوافق على ما تقدم، حتى من بين ضباط الشرطة أنفسهم، حيث صرّح بذلك ثلاثة ضباط شرطة كبار خلال السنوات الست الأخيرة. ففي إفادة واضحة لا تقبل التأويل، صرّح العميد شمعون بن هاروش خلال جلسة في لجنة الداخلية سنة 2014، أنه لا توجد أي مشكلة في القوى العاملة في الشرطة في منطقة المثلث مثلاً، بل إن الشرطة زادت قوتها في المثلث بنسبة 300%:

"لا يوجد أي جانب من جوانب تطبيق القانون لا يمكن للشرطة معالجته. لا يوجد شيء كهذا. لا يوجد أي مكان لا تدخله شرطة إسرائيل، نحن نفرض القانون في كل شيء. وكما هي الحال في كل مكان، في المثلث والطيبة أيضاً نُعالج كل شيء، كل مخالفة، كل ما يصلنا. لا مكان للدعاء بأن الشرطة عاجزة. على العكس، أعتقد أن قوة الشرطة، وزارة الأمن الداخلي والشرطة، في السنتين الأخيرتين، زادت في المثلث من 90 شرطياً إلى 250 شرطياً³⁴.

وفي السنة نفسها قدم النائب دافيد تسور (ضابط لواء تل-أبيب بين السنوات 2004-2007) إفادة مُشابهة في لجنة الداخلية، أفاد فيها أن المُشكلة لا علاقة لها بحجم المحطات ولا بعدد أفراد الشرطة:

”كانت محطة الطبية في زمني، مع أنني لم أكن قائد لواء هنا، كانت محطة ضعيفة نسبيا، صغيرة، واليوم نتحدث عن مؤسسة كبيرة، قوية وناشطة هنا في المثلث، لهذا يحق لنا أن نطالبها بمنع مثل هذه الأحداث“³⁵.

وقبل ذلك بسنة قدم الوزير أهرونوفيتش تصريحاً إضافياً حول معنى الزيادة الملحوظة، عندما أعلن عن:

”إقامة محطة شرطة جديدة وتفعيل الشرطة الجماهيرية في الطيرة، وعن تفعيل مشروع ”مدينة بلا عنف“، وفي مدن المثلث وضعت قوات متخصصة تتبع لحرس الحدود تعمل في بلدات المثلث على مدار الساعة“³⁶.

لقد مرت أربع سنوات على ذلك التصريح، وما زال الحال يسير من سيء إلى أسوأ، مما يعني أن الحلول التي تقدمها الشرطة هي جزءاً من المشكلة ولا تصلح أن تكون حلاً، ومما يعني أيضاً أن جوهر المُشكلة يكمن في التوجه العام وفي فرضيات العمل الأساسية للشرطة. أي أنه لا يمكن ”مكافحة الجريمة“، من خلال تجنيد وزيادة عدد أفراد الشرطة، بل من خلال برنامج واضح يحدث تغييراً نوعياً في جوهر عمل طواقم الشرطة وفي توجههم المهني والموضوعي إزاء المجتمع العربي أولاً، ومن ثم إزاء واقع الجريمة فيه.

35 لجنة الداخلية 08.09.2014.

36 هيئة الكنيست، أهرونوفيتش، 20 شباط 2013.

لقد مرت أربع
سنوات على ذلك
التصريح، وما
زال الحال يسير
من سيء إلى
أسوأ، مما يعني
أن الحلول التي
تقدمها الشرطة
هي جزءاً من
المشكلة ولا تصلح
أن تكون حلاً، ومما
يعني أيضاً أن جوهر
المُشكلة يكمن
في التوجه العام
وفي فرضيات
العمل الأساسية
للشرطة. أي أنه
لا يمكن ”مكافحة
الجريمة“، من خلال
تجنيد وزيادة عدد
أفراد الشرطة، بل
من خلال برنامج
واضح يحدث تغييراً
نوعياً في جوهر
عمل طواقم
الشرطة وفي
توجههم المهني
والموضوعي إزاء
المجتمع العربي
أولاً، ومن ثم إزاء
واقع الجريمة فيه.

◀ عندما يكون الاعتراف بثقافتك ذريعة لقتلك

ينعكس تجيير الشرطة لجميع الحجج بهدف تبرير مناخ مريح لتفشي الجريمة في المجتمع العربي، في تعاملها الوقح مع جرائم قتل النساء، حيث لا تتورع عن استعمال ما يسمى بـ”الحساسية الثقافية“، وذلك لكي تدعي أن عدم القبض على المجرم هو من تبعات مراعاتها لثقافة متسامحة أصلا مع قتل النساء.

وتدوس الشرطة على كل الخطاب السياسي الاجتماعي والديني الذي يعتبر قتل المرأة جريمة ككل الجرائم، وتغلق أذنها عن مطالبة الأحزاب السياسية والجمعيات النسوية والقيادات والقيادات الاجتماعية بعدم استعمال مصطلح ”أقتل على خلفية شرف العائلة“، بل اعتبار هذا القتل جريمة ضد الشرف وضد سلامة العائلة وسلامة المجتمع. وتفعل الشرطة ذلك بهدف تقليص مسؤوليتها القانونية المتعلقة بمحاربة هذه الجرائم. وتبدأ مخالفة الشرطة للقانون في هذا السياق، عندما تحاول إقناع النساء اللواتي يتقدمن إليها بشكوى ضد من يعنفهن، بعدم تقديم شكوى وبالعودة إلى الزوج أو العائلة لتسوية المشكلة ”وفقا للعادات والتقاليد“. ونتيجة لذلك، لا تقوم الشرطة حتى بفتح ملف³⁷ تتعلق بالشكوى المقدمة، أو أنها تفتح مثل هذا

الملف لكن دون توفير الحماية اللازمة للمشتكية. وهكذا نصل إلى المُعطى المخيف الذي يُظهر أن 80% من النساء العربيات ضحايا جرائم القتل، قد اشتكين في الشرطة قبل مقتلهن. ومن المنطقي الافتراض بأن استرخاء الشرطة في جرائم قتل النساء تتبع من

وهكذا نصل
إلى المُعطى
المخيف الذي
يُظهر أن 80%
من النساء
العربيات ضحايا
جرائم القتل،
قد اشتكين
في الشرطة
قبل مقتلهن.

37 انظروا الملاحق: استجابات لوزير الأمن الداخلي والرسالة للنائب أمنون كوهين (ملحق ج)

والاستنتاج
الحتمي من عملية
”الحماية“ هذه
التي توفرها
الشرطة لعصابات
الجريمة، هي أن
الشرطة تعمل
ليس فقط من
خلال عدم محاربة
الجريمة، بل أيضا
من خلال إبرام
”تفاهمات“ بينها
وبين المنظمات
الإجرامية،
تفاهمات لا
تساعد على خفض
الجريمة بالطبع،
بل بالعكس طبعاً،
لكنها تساعد
الشرطة على
ضبط الجريمة كيلا
تتسرب للشارع
اليهودي. من
جهة أخرى تقوم
الشرطة بإدارة
”توازن رعب“
دقيق بين عصابات
الجريمة نفسها،
إذ تسكت الشرطة
عن الجرائم
المتبادلة

مراحتها على عدم قيام عائلة الضحية أو محيطها القريب بإلقاء المسؤولية على الشرطة التي لم توفر الحماية و/أو لم تلق القبض على القاتل، وربما تفترض الشرطة أن العائلة ستفضل ذلك، سيما وأن المتهم في قتل المرأة عادة ما يكون من أفراد عائلتها. مما لا شك فيه أن ممارسات الشرطة تلك هي جزء مما يعرض حياة النساء العربيات للخطر.

◀ كيف تتحول الشرطة لجهة خارقة للقانون

تقع الكثير من الأحداث الإجرامية في سياق صراعات القوى داخل عالم الجريمة المنظمة. مما يعني أن التحقيق العيني في جرائم حرق متجر أو سيارة مثلاً، أو في حادثة إطلاق نار على بيت، لا يمكن أن يكون ناجعاً إذا تم بمعزل عن التحقيق الذي عليه أن يجري حول نشاطات المنظمات الإجرامية في المنطقة، والتي تقوم بتلك الجرائم بهدف ترسيخ سيطرتها وتثبيت هرمية ”السيطرة والسيادة“. وعندما تختار الشرطة التعامل مع جريمة معينة من خلال اعتقال واستجواب ”السمة الصغيرة“، دون التحقيق مع شخصيات مركزية في المنظمة والتحقق من سلسلة التوجيهات التي أدت إلى وقوع الجريمة المذكورة، فإن ذلك يعني عملياً التملص من محاربة الجريمة المنظمة وكبار المجرمين، بل وترسيخ حضورها وقوتها، كما أنه يعني تعريض حياة بالشهود المحتملين للخطر من قبل منظمات الجريمة التي تترك الشرطة يدها طليقة.

والاستنتاج الحتمي من عملية ”الحماية“ هذه التي توفرها

بين هذه العصابات
ضمن عملية تفاهم
واضحة بين جميع
الأطراف، وكآلية
ضبط أخرى تحافظ
على سيطرة
الشرطة على
الوضع من جهة،
وعلى استمرار
الجريمة من جهة
أخرى.

ويدور الحديث
المسند على
هذه المعطيات
الموضوعية وعلى
عملية استنتاج
منطقي بسيط، حول
علاقات "صداقة"
بين الشرطة وبين
الجهات الإجرامية،
تستوجبها تلك
التفاهمات، وتتضمن
أن يعمل أفراد تلك
العصابات كمصادر
مخابراتية، توفر
لهم في المقابل
نوعاً من "الحصانة"
أمام الشرطة.

الشرطة لعصابات الجريمة، هي أن الشرطة تعمل ليس فقط من خلال عدم محاربة الجريمة، بل أيضاً من خلال إبرام "تفاهمات" بينها وبين المنظمات الإجرامية، تفاهمات لا تساعد على خفض الجريمة بالطبع، بل بالعكس طبعاً، لكنها تساعد الشرطة على ضبط الجريمة كيلا تتسرب للشارع اليهودي.

من جهة أخرى تقوم الشرطة بإدارة "توازن رعب" دقيق بين عصابات الجريمة نفسها، إذ تسكت الشرطة عن الجرائم المتبادلة بين هذه العصابات ضمن عملية تفاهم واضحة بين جميع الأطراف، وكآلية ضبط أخرى تحافظ على سيطرة الشرطة على الوضع من جهة، وعلى استمرار الجريمة من جهة أخرى.

ويدور الحديث المسند على هذه المعطيات الموضوعية وعلى عملية استنتاج منطقي بسيط، حول علاقات "صداقة" بين الشرطة وبين الجهات الإجرامية، تستوجبها تلك التفاهمات، وتتضمن أن يعمل أفراد تلك العصابات كمصادر مخابراتية، توفر لهم في المقابل نوعاً من "الحصانة" أمام الشرطة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الشرطة نفسها تتحدث عن حوالي 400,000 قطعة سلاح غير مرخصة في البلاد، معظمها في المجتمع العربي. وهناك منطق كبير وشهادات حية تفيد أن الشرطة التي تعرف العدد الدقيق لقطع السلاح تعرف أيضاً مخابئ هذا السلاح. فلماذا لا تقوم بجمعه؟ لماذا تحرص الشرطة على إبقاء السلاح في مخابئه واستعماله بشكل حر؟

ولماذا هي تبرر الشرطة عدم قيامها بجمع قطع السلاح بحجة أخطر من تقاعسها، ألا وهي "أن أصحاب السلاح يعلمون عن حملات جمع السلاح قبل أن نصل اليهم". فكيف يعرف أصحاب السلاح عن نشاط الشرطة الداخلي؟ كيف تصلهم هذه المعلومات من داخل جهاز الشطة نفسه؟.

يضاف إلى كل هذه المعطيات التي تجعل من الشرطة عاملاً مركزياً في خرق القانون، مؤشرات حول عودة الأسلحة التي

قامت الشرطة بمصادرتها إلى سوق الإجرام مرة أخرى.³⁸

وفي هذا السياق تطرق عضو الكنيست عفو إغبارية، خلال إحدى جلسات لجنة الداخلية قائلا:

”اعتقد بأن هؤلاء الأشخاص (أفراد عصابات الجريمة) لا يتعرضون للمسائلة القانونية، لماذا؟ لأن الشرطة تريد ممارسة سياسة فرق تسد، تريد أن توشي هذه العائلة على تلك العائلة، وهكذا نكسب الطرفين، هذا هو الرأي السائد حول سياسة الشرطة. أتمنى أن يتم تطبيق القانون وأن يُفرض على هؤلاء الناس تحديداً“³⁹.

وفي نفس السياق تعرضت النائبة زعبي لعلاقات التعاون بين الشرطة وبين عصابات الجريمة، كما قدم رئيس مجلس بيت جن المحلي، بيان قبلان، إفادة خطيرة جدًا قال فيها:⁴⁰

”تمتلك الشرطة أدوات عديدة لمكافحة الظاهرة، والشرطة لا تعرف. تستطيع الشرطة أن تدعي عدم وجود تعاون. يمكنها قول ذلك لأي أحد، لكن ليس لقيادات الجمهور وليس للسكان. وهذا ليس جوابًا أصلا. فرض الرعب على جمهور كامل، على جمهور كامل في كل مكان، 13 حالة قتل في مكان واحد خلال بضع سنوات، الشرطة ليس لديها أي وسيلة لمنع الجريمة أو الكشف عنها. لا يوجد. 33 جريمة قتل لم يتحمل مسؤوليتها أحد، وكل ذلك في منطقة واحدة، منطقة معروفة. المجرمون معروفون وتربطنهم علاقات طيبة، كما قيل هنا. يجلسون مع بعض، يلتقون، يتحدثون بالهاتف، علاقتهم ممتازة. لا أريد إطلاق تصريحات أشد حدة وصعوبة، لكن الوضع أصبح لا يُطاق“⁴¹.

وتتعدد آليات ترسيخ مكانة تلك العصابات برعاية الشرطة، ويضاف إلى ما ذكرنا ضلوع أفراد من عصابات الجريمة تلك في ”مفاوضات الصلح“، حيث يقومون بذلك بمعرفة الشرطة وأحيانا بتشجيع منها أو حتى بوساطتها. وتمنح وجهات الصلح تلك المشاركين فيها من عصابات الجريمة مكانة متينة يصعب فيما بعد زعزعتها، بل وتحولهم إلى مرجعية اجتماعية.

38 محاضر جلسات لجان الكنيست

39 النائب عفو إغبارية، لجنة الداخلية 24.02.2010

40 لجنة الداخلية 29.06.2016

41 <http://ips.gov.il/Items/08581/resividizm.pdf> 20

وتتعدد آليات
ترسيخ مكانة
تلك العصابات
برعاية الشرطة،
ويضاف إلى
ما ذكرنا
ضلع أفراد
من عصابات
الجريمة تلك
في "مفاوضات
الصلح"، حيث
يقومون
بذلك بمعرفة
الشرطة
وأحياناً بتشجيع
منها أو حتى
بوساطتها.
وتمنح وجهات
الصلح تلك
المُشاركين
فيها من
عصابات الجريمة
مكانة متينة
يصعب فيما
بعد زعزعتها،
بل وتحولهم
إلى مرجعية
اجتماعية.

وتتعدى تلك السياسة أن تكون سياسة تقاعس أو إهمال أو حتى "إهمال إجرامي"، لبيد الحديث عن مصلحة الشرطة في هذا الانفلات الإجرامي. وبدأت الأبحاث المهنية تؤكد الادعاء السائد بأن الشرطة - وربما الدولة - معنية بهذه الحالة:

"بتفاهم آفة العنف والجريمة في المجتمع العربي
وترى فيها مصلحة للدولة"⁴².

وإذا كانت الشرطة تنظر للمجتمع العربي في مجال الجريمة ككيان قائم بذاته منعزل عن القانون، فإن المجتمع العربي نفسه بدأ يرى ضرورة في إيجاد حلول بعيدة هي أيضاً عن سلطة القانون. لقد أخذت مجموعات من المواطنين تتنظم بشكل مُستقل، وبدأ الشباب العربي بالتسلح بهدف "الحماية الذاتية"، كما بدأ المجتمع بنفسه يتعاطى مع أفراد عصابات الجريمة كمصدر لحل الخلافات وللحماية. أي بدأ المجتمع بنفسه ينصب عصابات الجريمة كمرجعية اجتماعية.

وأصبحت هذه الظواهر معروفة، ويتم الحديث عنها علانية:

"في غياب الشرطة، يأخذ المجتمع العربي القانون
ليديه، ويبدأ السكان في التفكير في السبل البديلة
للتنظيم بقواهم الذاتية"⁴³.

عندما تعجز الشرطة عن حماية المواطن، تُصبح الطريق لتشكيل
ميليشيات قصيرة:

"في حالات أخرى تتبلور مجموعات مدنية"⁴⁴.

إلى جانب هذه الظواهر ظهرت شهادات حول قيام أطفال في

42 نهاد علي 2015. محاضر لجنة الداخلية 2016، 2015.

43 ينيف كوبوفيتش، "في غياب الشرطة، يُطبق المجتمع العربي القانون بيديه"،
صحيفة "هآرتس"، 20 نوفمبر 2016. <http://www.haaretz.co.il/news/law/>. premium-1.3127259

44 ينيف كوبوفيتش، "يتنظم الشباب لأن الشرطة لا توفر الحماية"، صحيفة
"هآرتس"، 18 يناير 2016.

**لكنها تشكل
قاموس خطر
اجتماعي
حقيقي
تستدعي
اهتمام قيادات
المجتمع
العربي، إذ أنها
تشكل فقدان
بوصلة قيمية
وعملية تشويه
في مرجعياتنا
الاجتماعية**

مدارس ابتدائية ”يوفرون المال من أجل شراء قطعة (سلاح)“، هذا الأمر لا يدل على حجم الخوف والذعر الذي يعيش وينمو في ظله هؤلاء الأطفال فحسب -حتى وإن كان ذلك مجرد ”قصص أولاد“، لكنها تتشكل على خلفية العنف والخوف الحقيقيين السائدين في المجتمع- لكنها تشكل قاموس خطر اجتماعي حقيقي تستدعي اهتمام قيادات المجتمع العربي، إذ أنها تشكل فقدان بوصلة قيمية وعملية تشويه في مرجعياتنا الاجتماعية.

مطالب واضحة من الشرطة

الإعلان عن حالة طوارئ وتحديد الأهداف الصحيحة

مما يعني أن
الخطة فاقمت من
وضع العنف في
المجتمع العربي،
كونها خصمت
جميع المساعي
والجهود للمجتمع
اليهودي تحديدا.

اتخذت الحكومة الإسرائيلية عام 2005 مجموعة من القرارات المتعلقة بمكافحة العنف، ومن بينها قرار رقم 3687. وكان أحد أهداف هذا القرار خفض "مستوى العنف في عدد من القضايا بأربعين بالمائة"⁴⁵. لم يتطرق هذا القرار بشكل عيني للمجتمع العربي. مع ذلك يمكن تقييم تأثير هذه الخطة على المجتمع العربي من حيث أهدافها ومن حيث نتائجها، عندما نراجع الإحصائيات العامة للعنف بعد إقرار تلك الخطة، والتي تفيد تراجعاً في جميع أنواع العنف في المجتمع اليهودي، مقابل ارتفاع في المجتمع العربي، مما يعني أن الخطة فاقمت من وضع العنف في المجتمع العربي، كونها خصمت جميع المساعي والجهود للمجتمع اليهودي تحديداً.

ويكفي لكي نعرف مقدار حجم لا مبالاة الشرطة تجاه وضع المجتمع العربي، أن نكشف لمدى الرضى الذي أعربت عنه الشرطة في أعقاب تطبيق مثل هذه الخطة. فقد أعلنت عن "أداء رائع"!. وبعد ذلك بسبع سنوات، أي سنة 2012، أعلن القائد العام للشرطة يوحنا دانينو ما يلي:

"نحن في الشرطة نعرف كيف نعمل على أفضل وجه".

وأشار إلى إضافة 248 وظيفة ملكات جديدة في لواء الشمال.

وأضاف أيضا:

”لقد حددنا لهم أهدافا صعبة. حددنا أهدافا بشأن رفع نسبة احتمالات القبض على المجرم، رفع نسبة حل لغز الجرائم مع التركيز على الإجرام المُنظَّم وعلى الجريمة الخطيرة وعلى قضايا القتل، على محاولات القتل، وفي المجمل تسير الأمور على ما يرام. تسير ببطء لكنها تتقدم. أرى الضوء في آخر النفق“⁴⁶.

لكن دانينو لم ينتبه إلى أنه يتحدث عن إنجازات تقتصر على الشرع اليهودي، و”لم ينتبه“ إلى أن مباحاته تحدث ضمن حالة من تفاقم الجريمة في المجتمع العربي:

”حددنا أهدافا بشأن رفع نسبة احتمالات القبض على المجرم، رفع نسبة حل لغز الجرائم مع التركيز على الإجرام المُنظَّم وعلى الجريمة الخطيرة وعلى قضايا القتل، على محاولات القتل“.

وقد أظهر بحث أعده مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست لعام 2014، أنه حتى قي تلك الفترة، أي قبل سنتين على إعلان سنة 2016 ”لخطة جديدة“، أصرت وزارة الأمن الداخلي على وجود خطة لمكافحة الإجرام في المجتمع العربي. وعند تسلّم القائد العام الحالي زمام منصبه ذكرت الوزارة أن الشرطة بلورت خطة ”ميفنيه“، والتي تم في إطارها تحديد سياسة مُفصلة لعمل الشرطة في المجتمع العربي“. لكن قراءة تفاصيل هذه ”السياسة المفصلة“ تكشف أنها (تماما كسابقها سنة 2014)، لم تشمل خطة مُفصلة لمكافحة الجريمة الخطيرة، ولم تتطرق أبدا ل”أهداف رفع احتمالات القبض على المجرم“، وأنها كسابقاتها وكلاحقاتها، لم تخرج عن إطار البنود المتعلقة ب”تكتيف تواجد الشرطة في المدن والقرى، تشجيع تجنيد المتطوعين، زيادة تجنيد المواطنين العرب في صفوف الشرطة، الشرطة الجماهيرية، تفعيل مشروع ”مدينة بلا عنف“⁴⁷، منتديات مُشتركة“⁴⁸. أي أنها تتضمن ما يتعلق بتكتيف تواجد الشرطة، وليس بنجاعة عملها، أي ما يفيد منظور السيطرة وليس الخدمة. وعمليا لم تُحدد أي مقاييس لفحص النتائج المتوخاة للتواجد المكثف للشرطة.

يدعي هذا التقرير أنه لا وسيلة لمحاربة الجريمة في المجتمع العربي سواء ما طالبت به

46 لجنة استيعاب مُستخدمين عرب 13.12.2012

47 برنامج ”مدينة بلا عنف“ يهدف إلى التعامل مع مشكلة الجرائم الخفيفة التي يرتكبها الشبيبة عادة، ولا تتطرق بأي شكل للجرائم الخطيرة.

48 رائدة حسيبي ونعمة تشدر، سياسة وزارة الأمن الداخلي والشرطة لمعالجة العنف الخطير في المجتمع العربي. 2014 <http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03433.pdf>

يدعي هذا
التقرير أنه لا
وسيلة لمحاربة
الجريمة في
المجتمع العربي
سواء ما طالبت
به قيادات
المُجتمع العربي
تكرارا، وهو
الإعلان عن خطة
واضحة لمكافحة
الجريمة وعصابات
الجريمة. وعليه
يرى هذا التقرير
أنه لا مفر من
الضغط على
قيادات الشرطة
بل ومقاطعتها
لحين أن تعلن
الأخيرة عن
برنامج طوارئ
يتلاءم مع ظروف
 واحتياجات
المجتمع العربي.

قيادات المُجتمع العربي تكرارا، وهو الإعلان عن خطة واضحة لمكافحة الجريمة وعصابات الجريمة. وعليه يرى هذا التقرير أنه لا مفر من الضغط على قيادات الشرطة بل ومقاطعتها لحين أن تعلن الأخيرة عن برنامج طوارئ يتلاءم مع ظروف واحتياجات المجتمع العربي. ليس من مهام القيادة السياسية بلورة خطة مهنية متكاملة لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي، لكن تحليل المعطيات في هذا التقرير يُشير إلى الحاجة وإلى ضرورة وجود المركبات التالية في أي خطة تتم بلورتها لتحقيق هذا الغرض:

◀ جمع الأسلحة النارية

بناء على المعطيات الخطيرة التي عُرضت في الفصل السابق، فقد تم استخدام الأسلحة النارية في 70% تقريبا من جرائم القتل، ويوجد حاليا حوالي 32,000 قطعة سلاح في الشارع العربي. تعكس هذه المعطيات بشكل واضح وقاطع مدى أهمية حملات جمع السلاح. ويطلب هذا التقرير الشرطة بإطلاق حملات "استرجاع وسائل القتال للجيش"، كتلك التي أطلقتها مرارا في الشارع اليهودي، على أن تكون تلك الحملات جديدة، مع الحرص على عدم عودة هذه الأسلحة إلى الشارع مرة أخرى، كما ذكر التقرير سابقا.

◀ علاج عميق للجريمة المنظمة

من جهة أخرى
تعرف الشرطة أن
ما يغذي عصابات
الجريمة هي شبكة
مصالح اقتصادية
فهي تكون
السبب وراء خراب
العديد من البيوت،
لهذا يرى التقرير
ضرورة لمعالجة
الموضوع من خلال
التعاون مع ضريبة
الدخل وقسم
مكافحة غسيل
الأموال وبنك
إسرائيل وفرض
الرقابة على محلات
الصرافة التي
تعمل كبنوك في
خدمة المنظمات
الإجرامية لغرض
غسيل الأموال. هذه
الخطوات يجب أن
تكون جزءاً من خطة
شاملة ومُحكمة
لمواجهة الجريمة
العربية المنظمة،
أسوة بالجهود
التي تبذلها
الشرطة لمكافحة
الجريمة اليهودية
المنظمة.

كما أوضحنا في مواضع مختلفة في هذا التقرير، تميل الشرطة إلى معالجة الجريمة بشكل جزئي: جرائم مثل حرق متجر أو سيارة، إطلاق نار على مسكن أو قنبلة على بيت شخصية عامة. يجب عدم معالجة هذه الجنايات كحالات منفردة أو كجنايات عينية، بل كجنايات تقف من ورائها عصابات الجريمة. بالتالي جب التحقيق في هوية الذين أرسلوا مرتكبي هذه الجرائم، وإرسالهم إلى السجن.

من جهة أخرى تعرف الشرطة أن ما يغذي عصابات الجريمة هي شبكة مصالح اقتصادية فهي تكون السبب وراء خراب العديد من البيوت، لكن أيضاً وراء عواقب أعمق وأخطر من الأذى اللاحق بالضحية المباشرة، تؤثر تأثيراً كبيراً على الاقتصاد المحلي،

لهذا يرى التقرير ضرورة لمعالجة الموضوع من خلال التعاون مع ضريبة الدخل وقسم مكافحة غسيل الأموال وبنك إسرائيل وفرض الرقابة على محلات الصرافة التي تعمل كبنوك في خدمة المنظمات الإجرامية لغرض غسيل الأموال. هذه الخطوات يجب أن تكون جزءاً من خطة شاملة ومُحكمة لمواجهة الجريمة العربية المنظمة، أسوة بالجهود التي تبذلها الشرطة لمكافحة الجريمة اليهودية المنظمة.

بالإضافة لذلك على الشرطة أن تتوقف عن استعمال مصطلحات مثل "صراع بين مجرمين"، أو "حرب عصابات"، وكأن استخدام هذه العبارات يقلل من أهمية القبض على المتورطين في هذه الجرائم، أو يفيد بأنه لا مصلحة عامة في محاربتها.

من جهة أخرى يجب على الشرطة تغيير طريقة تعاطيها مع تقاريرها ومع المعطيات التي تجمعها كأساس لمتابعة حالات الجريمة، وفي هذا السياق يجب جمع ونشر معطيات الجريمة المتعلقة بعصابات الجريمة بشكل منفصل عن حالات العنف والقتل الأخرى، سواء كان على مستوى المُنفذين أو على مستوى الضحايا.

◀ عدم تجديد رخص السلاح القائمة، وعدم إصدار رُخص جديدة

لا يتوقف خطر السلاح على السلاح غير المرخص، فبالك العديد من الجرائم التي تنفذ بسلاح ناري مُرخص. لذلك يطالب هذا التقرير بإعادة النظر في ظاهرة منح الرخص لحيازة السلاح، ورفض تجديد الرخص الموجودة، حتى تتوفر شروط مختلفة تتعلق بظروف الأمن في المجتمع العربي.

كما ويتوجب على شركات الحراسة تحفل المسؤولية الكاملة عن السلاح المتوفر لديها، وأن تمنع أخذ "أسلحة العمل" إلى البيت عند انتهاء الوردية. كما ينبغي مراقبة شركات الحراسة مراقبة مكثفة، إذ أن بعضها هو عبارة عن غطاء لجباية الأتاوى، حيث يتم إرغام مصالح تجارية على شراء خدمات الحراسة من شركات حراسة معينة تحمل ترخيصاً رسمياً.

◀ إعادة التحقيق في الملفات المفتوحة

يطالب هذا التقرير الشرطة بإعادة فتح جميع ملفات جرائم القتل التي أغلقت رسمياً، أو التي توقف التحقيق بها عملياً، وإقامة ما يُسمى بـ "فريق القضايا القديمة" (cold case team)، الذي يقوم بفحص إمكانية إعادة التحقيق في كل قضية قتل لم يتم فيها القبض على المجرم وتقديمه للمحاكمة، وتقديم تفسير وافٍ لكل قضية قتل لم تُقدم فيها لائحة اتهام.

◀ وقف إعطاء السلاح للمتطوعين في الشرطة

لا يخضع متطوعوا الحرس المدني عند تجنيدهم لأي اختبارات نفسية تفحص أهليتهم وملاءمتهم للوظيفة التي يؤدونها، كما هي الحال لدى مرشحي الشرطة، كما أنهم لا يخضعون لأي تأهيل من المفروض أن يخضع لهم أفراد الشرطة. وقد يؤدي انعدام أهليتهم المهنية لتصرفات متهورّة وغير مسؤولة في الحالات التي يظنون فيها أن حياتهم مُعرضة للخطر. من هنا قد ينجم عن تزويدهم بالسلاح خطراً على حياة الأفراد. والمُعطيات تُؤكّد لنا ذلك. (وصلت هذه المعلومات من ضابط شرطة كبير).

بالتالي يطالب هذا التقرير عم تزويد متطوعي الشرطة بأسلحة نارية.

◀ معالجة حوادث إطلاق النار

لا تتطرق الشرطة في تقاريرها لحوادث إطلاق النار التي تنتهي بدون إصابات، وهي منتشرة جدا في المجتمع العربي. وكان الوزير السابق أهرونوفيتش قد كشف أنه في سنة 2011 وقع أكثر من 1100 حادثة إطلاق نار، 68% منها كانت في المجتمع العربي، كما كشف أن 80% من حالات إطلاق النار سنة 2010 وقعت في المجتمع العربي⁴⁹.

وأورد د. نهاد علي مُعطيات أشد حدة، منها وقوع 9000 حادثة إطلاق نار في المجتمع العربي خلال السنتين 2012-2013. ويعلم العديد من المواطنين العرب أنه عند اتصالهم بالشرطة للتبليغ عن إطلاق نار، فإن رد الشرطة يتراوح ما بين الاستهتار والإهمال، والعديد من الشكاوى لا تُعالج أصلا.

بطالب هذا التقرير الشرطة بمعالجة حالات إطلاق النار المتكررة بشكل جدي، سواء من خلال متابعة تفشي الظاهرة أو من خلال الرصد الميداني اليومي ومصادرة السلاح المُستخدم لإطلاق النار فورا. كما يطالب الشرطة بصورة منظمة ومنهجية عن معطيات حالات إطلاق النار بما في ذلك تصنيفها بحسب الخلفية القومية وحسب البلدة.

◀ تحقيق شامل مُعمق

يطالب هذا التقرير الشرطة بتشكيل فرق تحقيق خاصة ومهنية ومتشعبة تتمتع بأعلى درجات المهنية، وتوفير الموارد البشرية والمادية المطلوبة لذلك. ويطالب بإعطاء طواقم التحقيق الوقت الكافي لاستنفاد التحقيق وعدم حل الطواقم بعد فترة قصيرة.

كما ويطالب التقرير، وبالذات وعلى ضوء نتائج تقرير مراقب الدولة لسنة 2013 التي أشارت إلى النقص الحاد في كوادرات المحققين والذي يمس بشكل واضح بالتحقيقات، تأهيل المزيد من المحققين وتحسين جودة تأهيلهم ومهنتهم.

◀ برنامج تأهيل للسجناء

تشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية، إلى أن نحو 60% من السجناء المحررين يعودون إلى السجن مرة أخرى، وأن 40% منهم يعودون للمرة الثالثة. مع ذلك، فإن الجناة الشباب الذين يحضون بالمشاركة في برامج تأهيل خلال فترة حبسهم الأولى يتمتعون بفرص أفضل للخروج من دائرة الجريمة. ومع أن مجال التأهيل لا يقع تحت مسؤولية الشرطة، إلا أنه أمر في غاية الأهمية ويتوجب الاهتمام به.

بالتالي، يطالب هذا التقرير الاستثمار بشكل جدي في برامج تأهيل السجناء، خاصة السجناء الذين يقضون فترة محكوميتهم الأولى، علمًا أن تكلفة الاستثمار في إعادة التأهيل هي أقل بكثير من تكلفة أي بديل آخر. كما يطالب التقرير توفير مركز إعادة تأهيل في كل سلطة محلية، ويطلب وزارة الرفاهة بتطوير برامج خاصة للمجتمع العربي، وخاصة بالمعتقلين القاصرين وذلك منذ اليوم الأول لاعتقالهم.

◀ العنف داخل العائلة: من تقييم الخطورة حتى توفير سلة وسائل حماية

لقد سبق لهذا التقرير وأن أشار إلى أن 80% من حالات قتل النساء تكون الجهة المهتدة معروفة للشرطة. ورغم أن مسؤولية حماية هؤلاء النساء وتوفير أطر الحماية والبدائل الحياتية لهن ملقاة أيضا على وزارات أخرى، مثل القضاء والرفاة الاجتماعي و الإسكان والصحة والتعليم K، إلا أن دور الشرطة يبقى مركزيا، حيث لا تتمتع أي جهة أخرى بصلاحيات وبقدرات وقوة الشرطة.

بالتالي، يطالب هذا التقرير الشرطة بتوفير ”سلة حماية“، كما هي الحال في الحماية المقدمة ”للشاهد المعرض للتهديد“، تشمل، على سبيل المثال، الانتقال للسكن في مكان آخر، تركيب أبواب وشبابيك محمية، تركيب أنظمة حماية وإنذار تكون متصلة بمركز طوارئ، وعند الحاجة توفير حراسة. توفر الدولة هذه الخدمات، بكلفة مليون شاقل في السنة، للعائلات اليهودية الفقيمة على أرض سرقتها من فلسطينيين في سلوان في القدس⁵⁰.

بالإضافة لذلك يطالب هذا التقرير وضع خطط لتقييم مدى خطورة الرجال العنيفين، بحيث تُنفذ لمدة طويل، وليس فقط غداة وقوع الجريمة أو قبيل تقديم طلب تحرير مُبكر من السجن. وتشير الأبحاث إلى أن فترة السجن لا تعالج العنف، الذي يحتاج بدوره لعلاج نفسي واجتماعي خاص. (تبلغ نسبة تكرار التصرفات العنيفة 46%)⁵¹.

50 صحيفة هآرتس 3/2016 مقال لنير حسون 1-2879739-1-2016 http://www.haaretz.co.il/premium-

51 http://ips.gov.il/Items/08581/resividizm.pdf 20 عمود

◀ برنامج حماية الشهود

يطالب هذا التقرير توسيع استخدام برنامج حماية الشهود بمختلف مركباته وبحسب تقييم درجة الخطورة، ومواصلة ذلك حتى بعد قيام الشاهد بتقديم شهادته.

إعادة النظر في برنامج "مدينة بلا عنف"

على الرغم من ادعاء وزارة الأمن الداخلي بخصوص وجود

"تعاون يستحق الثناء بين الشرطة وغالبية السلطات المحلية المشاركة في

البرنامج"⁵²

يبين فحص سريع مع مديري البرنامج في غالبية البلدات العربية أن هذا البرنامج لا يلائم احتياجات المجتمع العربي ولا موارده، كما أن مصطلح "عنف" في هذا البرنامج لا يشمل أنواع العنف الخطير التي ترى فيه البلدات العربية مشكلتها الكبرى. أما سيطرة السلطة المحلية على البرنامج فهي شبه معدومة، فهي تكاد تكون غير مؤثرة إطلاقاً على بنود البرنامج وأهدافه، وبناء على ذلك لا يمكنها ملائمة البرنامج والميزانية مع فعاليات أو طواقم العمل التي تختارها. إن محدودية الميزانية، وضعف البنى التحتية في السلطات العربية، خاصة في مجال البرامج الترفيهية والشبابية، تؤثر سلباً على نجاعة البرنامج.

يطالب هذا التقرير وبناء على توصية مديري هذه البرنامج في عشرات البلدات العربية، أن يعطي البرنامج صلاحية للسلطات المحلية بأن تبلوره حسب احتياجاتها ومواردها الخاصة.

يلفت هذا التقرير الانتباه إلى مُركب مُعين أثبتت فعاليته ويتوجب توسيعه، ألا وهو مشروع "عامل اجتماعي في الشرطة".

أما الجانب الذي لا يقل أهمية عن الجوانب المهنية للمشروع، فهو ما يتعلق باستغلال "مدينة بلا عنف" للترويج لمشروع الخدمة المدنية، وفي هذا السياق، يتبنى التقرير الإجماع الوطني الصادر عن لجنة المتابعة بكافة مركباتها الحزبية والسياسية بما في ذلك اللجنة القطرية

52 رائدة حسيبي ونعمة تشنر، سياسة وزارة الأمن الداخلي والشرطة لمعالجة العنف الخطير في المجتمع العربي.
<http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03433.pdf>

لرؤساء المجالس العربية الراض لمشروع الخدمة المدنية، ويطلب التقرير كافة رؤساء المجالس العربية بالتأكد من عدم استغلال "مدينة بلا عنف" لهذا الهدف، وبالوقوف في وجه تدخلات الشبابك وغيره في تعيينات مروجي الخدمة المدنية كمدراء للمشروع.

◀ شفافية المعلومات، تغيير التعريفات والتصنيف

يطلب التقرير بما يلي:

1. الكشف عن مُعطى "احتمالات القبض على المُجرم"، والاعتماد عليه كالمعطى الرئيسي لقياس نجاعة عمل الشرطة في مكافحة الجريمة. وتوفير هذا المعطى ووفق التصنيف بحسب القومية ونوع الجناية.

2. إعادة تعريف المصطلحات "قضية محلولة"، "قضية مكشوفة" و"قضية مفتوحة" من خلال التمييز بين الملف المفتوح النشط وبين الملف المفتوح المُجمد، ومن خلال التمييز بين الملفات التي تشمل هوية القاتل فقط، وبين تلك التي تشمل أدلة تشير لارتكابه الجريمة.

3. نشر إحصائيات الجرائم بحسب تصنيف منفصل لكل قومية وبحسب أنواع الجنايات المختلفة المُعرفة بمصطلحات: قضية محلولة، قضية مفتوحة، قضية مكشوفة.

4. نشر المعطيات حول عنف الشرطة ضد المدنيين وتصنيفها أيضا حسب قومية المواطن المتضرر كفئة منفصلة.

5. نشر المعطيات المتعلقة بعدد الملفات التي فُتحت في قسم شكاوى الجمهور، وتلك التي أعادتها مباحث وانتهت بإجراءات تأديبية داخل الشرطة. وكذلك نشر المعطيات الكاملة حول هذه الإجراءات.

6. تصنيف فئة "الجنايات ضد الأحياء"، وفصلها لفئات فرعية، مثل: قتل، قتل غير متعمد، والتسبب بقتل عن طريق الخطأ.

7. الكشف عن معطيات تتعلق بعدد محاولات القتل المتعمد وغير المتعمد.

8. كشف المعطيات المتعلقة بالاعتقالات خلال المظاهرات والاجتماعات السياسية وتفصيلها في فئة منفصلة. والكشف عن معطيات إغلاق هذه الملفات.

9. كشف المعطيات حول عدد الملفات التي تم تحويلها للمدعي العام في الشرطة أو للنيابة العامة، مع ذكر نسبة هذه الملفات من إجمالي الملفات التي تم فتحها بسبب مخالفات معينة.

10. كشف المعطيات حول كمية ونسبة الملفات التي تم إغلاقها مع تقديم المعلومات حولها وحول أسباب إغلاقها.

11. كشف المعلومات المتعلقة بتقديم لوائح الاتهام، مع ذكر أسباب فتح الملف وبنود الجناية في لائحة الاتهام (مثلا: كم عدد الملفات التي فُتحت بسبب جرائم قتل، كم عدد لوائح الاتهام التي تم تقديمها بسبب القتل غير المتعمد، كم عدد لوائح الاتهام المقدمة بسبب القتل نتيجة إهمال، وكم عدد الملفات التي لم تُقدم فيها لوائح اتهام ولماذا).

12. تقديم المعطيات الإحصائية بحسب القومية في الحالات التالية: التوقيف، التوقيف حتى نهاية الإجراءات القضائية، القضايا المكشوفة.

13. الكشف عن نسبة احتمال القبض على المجرم لأنواع الجرائم المختلفة مثل: دفع الخاوة/ المخدرات/ السلاح/ العنف/ العنف الخطير/ القتل/ قتل النساء على يد قريب عائلة، القاصرين/ غير القاصرين/ ملفات الشببية (وهي إجراء تقوم به الشرطة تجاه أبناء الشببية)، قطري/ لوائي.

14. كشف المعطيات المتعلقة بحيازة السلاح غير المرخص والمتاجرة به بحسب القومية.

15. اتباع مبدأ الشفافية فيما يخص الأبحاث والمنشورات المختلفة التي يعدها قسم التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك دراسات السياسات التي تُقدم للوزير سنويا.

16. اتباع مبدأ الشفافية لدى الناطق بلسان الشرطة فيما يتعلق بنشر أكبر قدر من المعلومات حول جميع المعطيات التي ذكرت، وليس فقط تلك السطحية والبروتوكولية والتي تتعلق بجرائم عينية.

17. شمل البلدات العربية في تقارير الشرطة وفي خرائط الجريمة: بسبب الطابع الخاص والمشاكل التي تُميز المجتمع العربي، يجب شمل كل المدن المختلطة في نفس القوائم، والحرص مثلا على عرض المعطيات الخاصة بيافا بشكل منفصل وعدم شملها في معطيات مدينة تل-أبيب أو منطقة غوش دان.

18. نشر معطيات حول الضحايا في المجتمع العربي وشمل البلدات الصغيرة والمجالس الاقليمية.

◀ عرض تقرير سنوي مُفصل

يطالب هذا التقرير الشرطة بتقديم تقرير متابعة سنويًا يشمل جميع المعطيات والمعلومات المذكورة أعلاه، لكل من لجنة الداخلية ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربية.

◀ تغيير طريقة فحص شكاوى الجمهور (عمل ماحاش)

على الرغم من عدم تبعية ماحاش لجهاز الشرطة، إلا أنها موكلة بفحص الشكاوى الخطيرة المتعلقة بأداء الشرطة. ويُلاحظ حصول تراجع بنسبة 44% في عدد ملفات ماحاش التي فُتحت بسبب استخدام الشرطة للقوة سنة 2013 مقارنة بـ 2011. وقد يكون لهذا التراجع تفسيران: تراجع في الحاجة للشكاوى، أي تحسن فعلي في أداء الشرطة، أو تراجع ثقة الجمهور في جدوى الشكاوى المُقدمة لماحاش. وتشير سوء العلاقة والثقة بين الجمهور وبين الشرطة إلى صحة التفسير الثاني. أما عندما لا تكون لدى ماحاش صلاحية فحص الشكاوى فإنها تُعيدها للشرطة التي تقرر فيما إذا كان هناك مكان لتقديم لائحة اتهام أو الاكتفاء بإجراء تأديبي داخلي.

بالإضافة لمشكلة عدم النظر في شكاوى لجمهور، وإغلاق 97% من الملفات المقدمة ضد الشرطة دون أي إجراء عقابي أو تأديبي، فإن هنالك صعوبة كبيرة في الحصول على معلومات تُمكن صاحب الشكاوى من متابعة ملفه.

يطالب هذا التقرير الشرطة بتقديم تقرير دوري مُفصل حول الشكاوى والإجراءات التي تم اتخاذها أو لم يتم بحق أفراد الشرطة وأسباب ذلك.

من يتبنى هذه المطالب ومن يحملها؟

مطالبة الشرطة رغم انعدام الثقة بها

إذا كنا نرى في الجريمة ترتيبًا اجتماعيًا لإحكام الدولة سيطرتها علينا من جهة، ونزوغًا من قبل الفرد إلى تطوير سيادة بديلة عن غياب سيادته الوطنية (العامة أو حتى الداخلية) وعن غياب سيادة القانون معًا، فإذًا لم نتوجه إلى الدولة وإلى الشرطة؟

ثانيًا: إذا كان الردّ على غياب السيادة الوطنية هو -على نحو ما أسلفنا- تطوير سيادة وطنية داخلية ممثلة بالأحزاب الوطنية، تتعامل مع شعبها ويتعامل معها شعبها كمرجعية سياسية واجتماعية، فما علاقة الدولة والشرطة بهذا؟ قد يكون عكس ذلك هو المطلوب، بمعنى أنّ تطوير مرجعية اجتماعية وطنية يتطلب تحييد الدولة والشرطة، ومحاربة دورهما في هذا المجال، لا مطالبتهما بالتدخل وفرض النظام ووضع حلول لمنع الجريمة أو الحد منها.

ثالثًا: إذا كان واضحًا أنّ مصلحة الدولة في حماية عصابات الجريمة وأذرعها، كأحد وكلاء استخباراتها، وإذا كنا نعرف أنّ الشرطة تشترط حماية من يتوجه إليها بالعمل المخبراتي وبالوشاية عن شعبه ورفاقه، فأين المنطق في أن تقوم الشرطة تحديدًا بعمل مناقض لأهدافها ولنهجها ولما تعرفه كمصلحتها ومصلحة الدولة "الأمنية"؟

رابعًا: إذا كانت الشرطة نفسها هي أحد مصادر العنف والقتل، وهي من تقتل الفلسطينيين، وتعتقلهم، وتلاحق شبابهم وحياتهم اليومية ونشاطهم السياسي وتنفّسهم على شبكات التواصل الاجتماعي، وإذا كانت هي أخطر وأحد المؤسسات العدائية والعنيفة تجاه الفلسطينيين في الداخل، فما المنطق في مطالبتها بالحد من العنف والجريمة تجاه الفلسطينيين في الداخل؟ هذه أسئلة ليست مشروعة فقط، بل ومنطقية، مع ذلك هنالك ادعاءات مقنعة للفائدة العملية المنطقية والضرورية الكامنة وراء مطالبة الشرطة بمحاربة الجريمة، وذلك للمنطق البسيط القائل أن مطالبة الشرطة لا يعني الثقة بها، وأن انعدام الثقة بالشرطة لا يعني عدم ضرورة محاسبتها ومطالبتها بتغيير نهجها.

مطالبة الشرطة بخطة واضحة تمنعنا من السقوط في ادعاء الشرطة وكأن الحل يكمن في التجند أو في فتح محطات للشرطة.

أن تبلور تصورك للحل، يعني أن تحصن نفسك من "الحل" الذي تريده الشرطة لك، وتطوير تفسير للظاهرة يشخص مسؤوليتك مقابل مسؤولية الدولة والشرطة، يحميك من شرك جلد الذات والغرق في خطاب اللوم الذاتي، الذي تريدها الدولة أن نغرق فيه، وكأننا مجتمع عنيف مسؤولون عن النسبة الخيالية للجريمة. بالإضافة لذلك فإن عدم تجاوب الشرطة مع

مطالبك يكشف لمن لا يدرك بعد، حقيقة دور الشرطة وأهدافها، وتسهل تحجيم والتعامل الصحيح مع التهم التي توجهها الشرطة لمجتمعنا، وتعطينا أساسا لأن نوجه نحن إصبع الاتهام للشرطة.

من جهة أخرى، علينا الاعتراف أن مجتمعنا يستطيع تعزيز مرجعياته الوطنية لمحاربة النفوذ الاجتماعي للجريمة، ويستطيع بناء ثقافة وسلوكيات تتعلق التضييق الاجتماعي وبمقاطعة المجرمين والمتعاطين مع السلاح وتجار الأسلحة والأتاوة، لكنه لا يستطيع -وليس من الطبيعي أن يستطيع- القبض الفعلي على أولئك، ولا يستطيع سجنهم أو إنزال العقاب بهم، مهما بلغ تأثير قوة مرجعياتنا الوطنية ووزنها الاجتماعي ودرجة تنظيمها. وأخيرا، وحتى لو لم تقم الشرطة بتنفيذ مطالباتنا تلك، فإن مجرد توجيه هذه المطالب قد يجرح الشرطة ويضغطها، بالذات حين نبلور تلك المطالب ضمن حالة من الاحتجاج الشعبي والجماهيري والإعلامي يجبر الشرطة على إعادة حسابات الربح والخسارة.

المطالب وتبنيها

يعتقد هذا التقرير أن وحدة الخطاب والمطالب من قبل جميع الأحزاب ممثلة بلجنة المتابعة وجميع السلطات المحلية ممثلة باللجنة القطرية، وجميع أعضاء الكنيست العرب ممثلين بالقائمة المشتركة، هي خطوة حاسمة في مواجهة سياسات الشرطة والجريمة معا. ويعتقد أن الخطوة التي تلحق اعتماد التقرير من قبل لجنة المتابعة والقطرية، عليها أن تكون اعتمادها من قبل كل رئيس مجلس محلي وعرضها على الشرطة عبر اجتماع مفتوح يحضره كل من: أعضاء المجلس المحلي، أعضاء اللجنة الشعبية، شخصيات وطنية وعائلات ضحايا جرائم القتل خلال السنوات العشر الأخيرة.

أن وحدة الخطاب
والمطالب من قبل
جميع الأحزاب ممثلة
بلجنة المتابعة
وجميع السلطات
المحلية ممثلة
باللجنة القطرية،
وجميع أعضاء
الكنيست العرب
ممثلين بالقائمة
المشتركة، هي
خطوة حاسمة في
مواجهة سياسات
الشرطة والجريمة
معا. ويعتقد أن
الخطوة التي تلحق
اعتماد التقرير من
قبل لجنة المتابعة
والقطرية، عليها أن
تكون اعتمادها من
قبل كل رئيس مجلس
محلي وعرضها على
الشرطة عبر اجتماع
مفتوح يحضره كل
من: أعضاء المجلس
المحلي، أعضاء
اللجنة الشعبية،
شخصيات وطنية
وعائلات ضحايا جرائم
القتل خلال السنوات
العشر الأخيرة.

تتكوّن الخطة من البنود المُجَدولة زمنياً التالية:

• أولاً:

1. إجراء مسح لعدد جرائم القتل في السنوات العشر الأخيرة، والمطالبة بخفض النسبة في البلدة بنسبة 40% حتى نهاية العام 2017.

2. القيام بمسح لعدد جرائم القتل التي لم يجر فيها القبض على المجرم، والمطالبة بالوصول إلى حل بشأن ملفات قديمة يعرف فيها أبناء البلدة القاتل.

3. مسح بؤر مخابئ الأسلحة في البلدة وجمعها.

4. القبض أو تضييق الخناق على عصابات الجريمة وعلى الشخصيات التي تهدد الأمن في البلدة.

5. مسح بؤر بيع المخدرات والقبض على المزوّدين الرئيسيين في البلدة.

6. محاربة رؤوس الأتاوى.

• ثانياً:

يحدّد لكل بند مقياس زمني ونسبة عينية. ويقوم المجلس بعقد جلسة مماثلة بعد ستة أشهر للاطلاع على التقدم.

• ثالثاً:

في حال عدم حصول تقدّم، يطالب المجلس المحلي بإقالة مدير محطة الشرطة.

تقوم لجنة المتابعة واللجنة القطرية بمتابعة الموضوع، وبتحويل القاطب إلى جزء من حملة إعلامية وجماهيرية غاضبة.

